مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تحليل العناصر السلبية والايجابية في الواقع الاستراتيجي العراقي
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1049
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل العناصر السلبية والايجابية في الواقع الاستراتيجي العراقي

Analysis of the negative and positive elements in the strategic reality of Iraq

الكلمة المفتاحية : **تحليل، الواقع الاستراتيجي، العراقي**

Keywords: ***Analysis, strategic reality, Iraq***

أ.م.د. حسين حافظ وهيب

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Professor Dr. Hussain Hafedh Wahaib
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail:hussain_hafed@yahoo.com

ملخص البحث

إن عوامل الضعف الجغرافي والبشري تعد نقطة الضعف الأساسية في العراق وهي تشكل عناصر ضغط فاعلة على صناع السياسة الخارجية ونقطة الضعف هذه يمكن ان تستغل بفاعلية من قبل دول الجوار الجغرافي مثل تركيا وايران وهو ما سيعطي احتمالية عالية لتصاعد مستويات التدخل الخارجي كلما تحصل أزمات اجتماعية أو سياسية.

إن أولى عوامل الوهن التي يتسم بها الواقع الاستراتيجي العراقي تتمثل في موقعه الجغرافي وهو ما يمكن تشخيصه من خلال نوعية حدوده الطويلة وافتقاره للعمق الاستراتيجي فضلاً عن افتقاره للإطلالة البحرية التي طالما مثلت عقدة في السياسة الخارجية العراقية، كما أن اعتماد العراق على نهري دجلة والفرات التي تنبع من خارج أراضيه فضلاً عن روافدهما سيجعل العراق عرضة للمساومات المتعلقة باستخدام مياه هذين النهرين وهو ما يؤثر على واقعه الزراعي كقوة اقتصادية مما يعني ان الوهن الجغرافي سينسحب على إحداث تراجع في القوة الاقتصادية.

وبما أن قوة الدولة تقاس من خلال تحليل شامل لجميع عناصرها فان القوة البشرية ايضاً تدرس بجوار دراسة القوة الجغرافية خصوصاً أن الكثير من عناصر القوة الاقتصادية تعتمد على الكم والنوع البشري وبالنسبة للعراق نجد أن طبيع التنوع الاثني والطائفي والديني الذي يتسم به مجتمعه غالباً ما كان عنصر ضعف أثر على قوة الدولة خصوصاً ان هذا التنوع كان جسراً عبرت عليه دول الجوار من اجل التدخل في شؤون السياسة العراقية.

المقدمـــــة

تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول[١]. وتستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة الداخلية (السياسة الداخلية)[٢]، بمعنى أنها تنشا نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والاعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة[٣]. ويرى وليام كونت أن هناك أكثر من نموذج لصنع السياسة الخارجية لكن النموذج الاساس هو ذلك الذي يجد جذوره في التحليل العقلاني الاستراتيجي القائم على تصور تقليدي في السياسة الدولية لكيفية تحقيق المصلحة القومية[٤]. في حين يرى كيسنجر في معرض تقييمه لاتجاهات التحول في السياسة الخارجية أنه (إذا كانت القيم أو القوة الايديولوجية.....هي مجمل المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية فإن تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في النظام الدولي[٥]. ويطرح كذلك تساؤلاً حول إمكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم أو بالمصالح....بالمثالية أم بالواقعية؟. ويجيب أن التحدي الحقيقي يكمن في دمج الاثنين معاً[٦] بمعنى أن السياسة الخارجية دائمة التأثر وبشكل مستمر بالمدخلات التي توفرها ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية وتتأثر كذلك بعاملي القوة والضعف لتلك المدخلات. (لا يمكن لصانع السياسة الخارجية أن يغفل تقاليد التفوق الدولي..... ولا الظروف التي يجب أن تطبق فيها)[٧]. ويقيناً أن معرفة المديات الحقيقية لهذين العاملين تعتبر من الامور الضرورية النامة عن إمكانية تبني سياسة خارجية رصينة يمكن أن تحقق اكبر قدر من المخرجات الناضجة والايجابية، وإذا اسقطنا تلك المفاهيم على البيئة العراقية لوجدنا أن العراق يختلف عن العديد من الدول اختلافاً جوهرياً واضحاً يتجلى بعدم قدرة سياساته على ملاحقة التغييرات الهائلة التي احدثتها نظريات التحديث التي انطلقت في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم[١*].

فانعكس ذلك على أوضاعه الداخلية والاقليمية اضطراباً وعدم استقرار، وربما يعود السبب إلى كثرة التغيرات السياسية الحاصلة فيه في تلك المرحلة والمراحل التي اعقبتها،

إضافةً إلى عوامل متعددة اخرى من بين اهمها وقوعه مع بعض دول المنطقة على خط تماس استراتيجي نفطي مع ما يسمى بعالم "ما بعد التاريخ"[٨].

مع وجود عوامل ذاتية كامنة فيه اكثرها وضوحاً الضعف الهائل في بيئته الجغرافية والبشرية. لذلك لم يتمكن صناع السياسة الخارجية من اجتراح سياسة ناضجة وعقلانية على الصعيدين الداخلي والخارجي تجنبهم مخاطر التأخر في ملاحقة شتى التطورات التي شهدها العالم عبر أكثر من نصف قرن.

فتداعى الاهتمام الجدي بمعالجة المشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية أو سواها، ومن ثم لم يتم توفير بُنى تحتية قادرة على تجاوز مستويات التخلف الواضحة في معظم المفاصل الحيوية، مما جعل العراق دائم الانقسام ليس على نفسه فقط بل على بيئته الاقليمية والدولية.

وظاهرة الانقسام وعدم الاستقرار يمكن رصدها ببساطة في مراحل متعددة من تأريخه. ففي مرحلة الحرب الباردة وتحديداً في نهاية الخمسينات (١٩٥٨) نازعت المؤسسة العسكرية العراقية شرعية الدولة الملكية القائمة وانتقل العراق إلى النظام الجمهوري دون رؤية واضحة لطبيعة الانتقال من نظام راسخ إلى آخر بدا مهلهلاً في الكثير من الامور[٩].

إذ لم تكن لدى المؤسسة العسكرية اية خبرة في ادارة الامور السياسية، وتسبب ذلك في تراكم الازمات على الصعيدين الداخلي والاقليمي والدولي كذلك.

وفي مرحلة الستينات أُسقطت الجمهورية الاولى لكن الجمهورية الجديدة انقلبت على رجالها باقل من عام ومن ثم جرى الانتقال بالدولة العراقية من نظام ديكتاتوري إلى اخر أكثر منه ديكتاتورية.

وفي مرحلة السبعينات دخل العراق في صراع داخلي بين السلطة المركزية والحركة الكردية آنذاك وتسبب ذلك الصراع في ضياع الكثير من المياه والاراضي العراقية مثلما سيرد ذلك فيما بعد.

وفي الثمانينيات دخل العراق في مواجهة مع نظام جمهورية إيران الاسلامية وحصلت حرب ضارية استمرت ثمان سنوات[١٠]. وطبيعي أن حرب مع دولة بحجم ايران ولهذه المدة الطويلة لم تخلف سوى الدمار والخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة.

وفي مرحلة التسعينات غزا العراق الكويت[١١] وتسبب في تصدع وانهيار النظام الاقليمي برمته وزيادة استجلاب قوى كونية عديدة إلى المنطقة ومن ثم حصل ائتلاف دولي ولأول مرة في تاريخ الامم المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت وحصلت حرب الخليج الثانية[١٢].

وبين الاعوام ١٩٩١ – ٢٠٠٣ اخضع العراق إلى حصار اقتصادي شامل اتى على الاخضر واليابس فهلك بموجب بعض التقارير الدولية أكثر من مليون عراقي جوعاً ومرضاً.

ويبدو اليوم أن العراق أكثر اضطراباً وعدم استقراراً وانه منقسمٌ بأكثر مما كان معروفاً عبر خطوط طائفية ومذهبية، ودعوات عرقية.

وإذا كانت البيئة السياسية العراقية بهذا الوصف، فإن البحث العلمي في هذا المجال يكتسب أهمية خاصة لا سيما في التفتيش عن الاسباب الكامنة والوسائل الممكنة لتجاوز حالة الضعف على الاقل في المجالين الجغرافي والبشري وهذه هي اشكالية البحث، التي نتطلع أن تكون مساهمة اكاديمية متواضعة وجادة لمعاونة صناع السياسة الخارجية في انضاج سياسة فاعلة ورصينة، بالاعتماد على فرضية أن التغير الذي حصل في العراق ينبغي أن يفضي إلى تغييرات حقيقية على صعيد السياستين الداخلية و الخارجية وذلك باستخدام المنهجين المورفولوجي والتاريخي[١٣].

ومن خلال المحاور التالية :

المبحث الاول

عوامل ومسببات الضعف الجغرافي

وصف بسمارك الجغرافية على أنها (العنصر الدائم في السياسة)[١٤]. وهو يعني بذلك أنها الرافد الاساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن اقليمها من عوامل قوة أو مسببات ضعف.

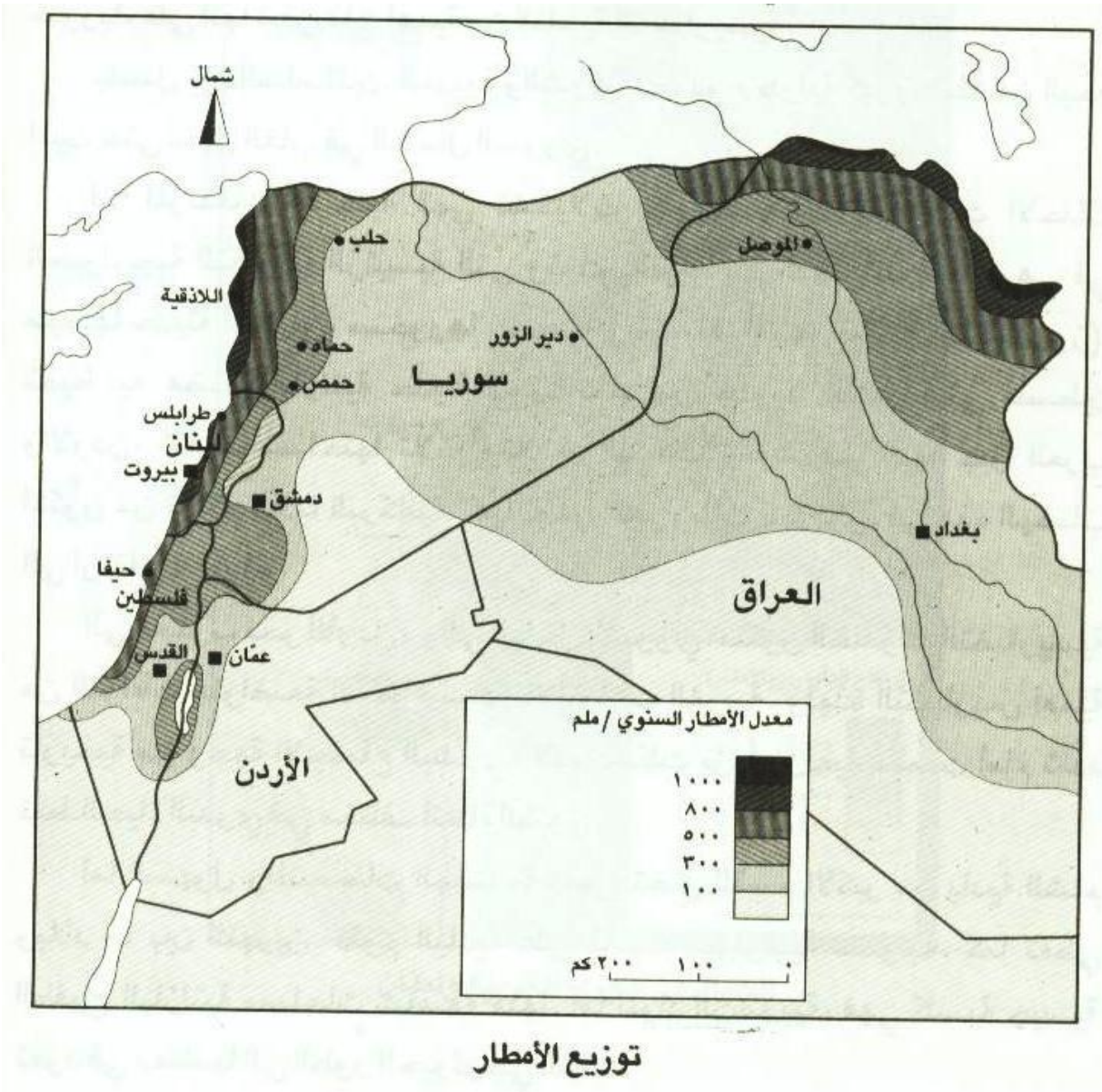
وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون ***Huntingto*** ، أن البيئة الجغرافية الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طوال العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أمّا المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على عكس ذلك، وبالتالي فالعناصر السمراء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي أو قريبة منه تعيش في الماضي(العالم التاريخي)، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر(التحول من العالم التاريخي إلى العالم ما بعد التاريخ)، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل (ما بعد التاريخ)[١٥].

في حين يرى فوكوياما ولأسباب بيئية أن التاريخ البشري قد انتهى بجنة نهاية التاريخ أو ما يسميه عالم الموعودين وهم الاجناس البيضاء وربما الصفراء (مجتمع النمور النيتشوي)، وعالم الاخرين معظم الانسانية فلم يعد تصنيفهم في خانة المتخلفين يكفي للتعبير عن رحلة التصفية الاخيرة بين سكان (الجحيم التاريخي) المحكومين ابدياً بمصيرهم والنخبة الفائزة بالنعمة الخلاصية وحدها من دون العالمين[١٦]. وإذا ما اسقطنا تلك المفاهيم العلمية التشائمية على البيئة العراقية لوجدنا أن ثمة تصور خاطئ تواترت على تبنية الحكومات العراقية المتعاقبة فانتقل من تصور حكومي خاطئ إلى وعي مجتمعي أكثر خطأً. وهو التركيز على عوامل القوة في الجغرافية العراقية دون ابراز عوامل الضعف فيها، وهذا الامر وأن كان من ناحية المتبنيات المعنوية للسلطة ازاء المجتمع ضروريا، إلا أنه ليس كذلك بمقاييس المكاشفة والشفافية التي ينبغي أن تكون قائمة على الحقائق الموضوعية بين الاثنين. فعلى سبيل المثال يتواتر الحديث عن عراق التأريخ بلاد الحضارات وارض السواد وبلاد ما بين النهرين ارض

الخيرات وكأننا لا زلنا في مردودات العصر القديم أو الوسيط دون الاشارة أو حتى التذكير بحجم التحولات الحاصلة في البيئة العراقية وانعكاس ذلك على التحولات الاقتصادية واعتماديات الانتقال في الاقتصاد العالمي من اقتصاد زراعي ريعي إلى صناعي ومن ثم تقني متقدم، وافتقار العراق إلى معظم هذا التحول.

كذلك لم تتم الاشارة إلى المخاطر الناجمة عن احتمال الانتقال من عصر النفط إلى عصر الطاقة النظيفة واحتمال عودة العراق إلى الاعتماد على القطاع الزراعي إذا ما حصل تناقص هائل في مردودات القطاع النفطي وفي ظل معاينة الضعف الكبير في المردود الزراعي الذي اثبتت مرحلة الحصار الاقتصادي ١٩٩١–٢٠٠٣م وحتى المرحلة الراهنة عجزه عن تلبية ولو جزء يسير من الحاجة الوطنية، بسبب الاهمال الكبير الذي تعرض له ذلك القطاع وخاصة في موضوع التقنيات الحديثة كالسدود والنواظم المائية المقامة على الانهار الرئيسة دجلة والفرات وقدمها بالقياس إلى المشاريع الحديثة التي اقامتها تركيا وسوريا المستفيدة من هذه المياه وكذلك التغير المناخي الحاصل وقلة هطول الامطار في معظم أجزاء البلاد والجداول التالية تبين ذلك بوضوح تام.

الخارطة رقم(١)



توزيع الأمطار

المصدر– معين حداد – الشرق الاوسط – دراسة جيوبوليتيكية – قضايا الارض والنفط والمياه – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت –٢٠٠٢ ص٤٦.

الجدول (١)

النواظم المنشأة لرفع مناسيب المياه على نهر الفرات

نهر الفرات			
المنظومة	مكوناتها	سنة الانشاء	الهدف
سدة الرمادي	ناظم الذبان ناظم الورار سدة الرمادي	١٩٤٨ ١٩٥٢ ١٩٥٦	لرفع مناسيب مياه نهر الفرات وتحويلها إلى بحيرة الحبانية.
سدة الفلوجة	سدة الفلوجة القناة الموحدة	١٩٨٥	لرفع منسوب المياه لتأمين ارواء مشروع ابو غريب الكبير بشكل مستمر
سدة الهندية الجديدة بدلاً من السدة القديمة	سدة الهندية ناظم شط الحلة ناظم الكفل ناظم الحسينية ناظم بني حسن وغيرها من النواظم	١٩٨٩	
مجموعةالنواظم القاطعة على شطي الكوفة والشامية (التفرعات الرئيسية لنهر الفارات)	ناظم المشخاب ناظم الكوفة ناظم الشامية ناظم الخورنق ناظم العباسية ناظم ابو تبن ناظم اليعو ناظم ابو عشرة	١٩٥٩ ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٦ ١٩٨٦	لرفع مناسيب النهر وتنظيم الجريان وتوليد الكهرباء

مجموعة النواظم الذيلية في دلتا سوق الشيوخ	ناظم الحفار ناظم عكيكة ناظم كرمة حسن ناظم أم نخلة ناظم كرمة بني سعيد ناظم غليوين	١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٥٧ ١٩٦٨	

الجدول رقم (٢)

القدرة التخزينية

الدولة	الحجم من الاجمالي (في المئة)	الحجم من التخزين الحي (في المئة) تقريباً
تركيا	٧٦،٥٦٩	٦٦،٧٠٩
سوريا	١٣،٦٣٨	١٦،٥٣٠
العراق	٩،٧٩١	٦.٧٥٩

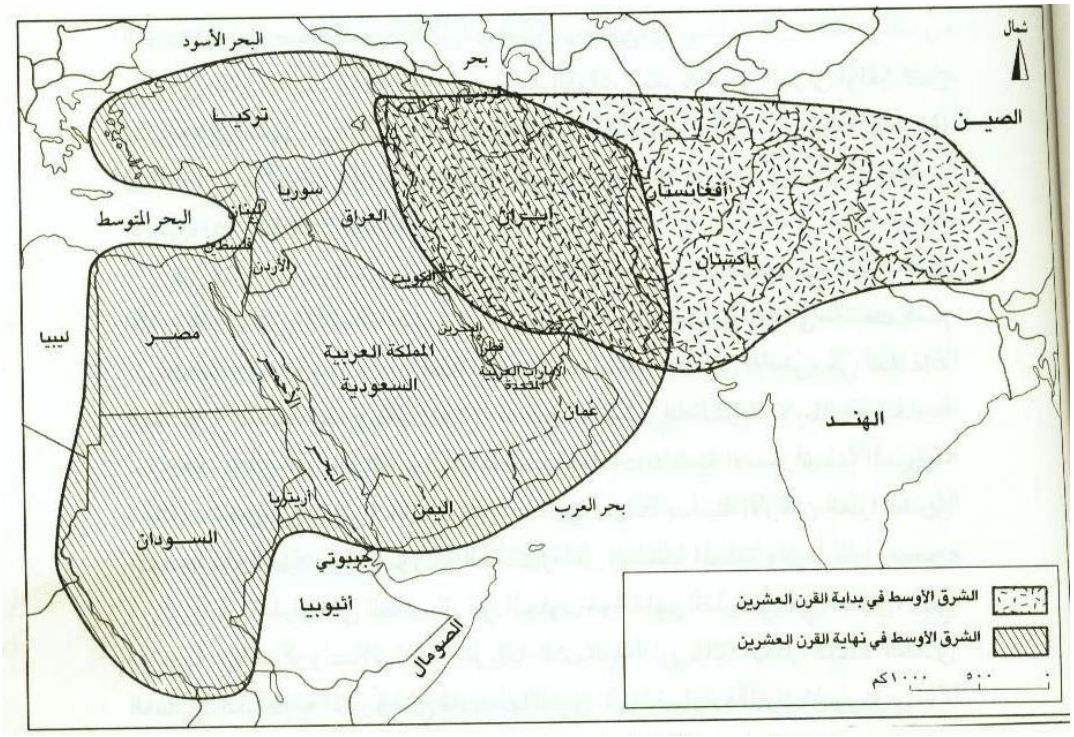
مصدر الجدولين ١و٢:عبد العزيز المصري، "دراسة حالة حوضي نهري دجلة والفرات "ورقة قدمت إلى :الاسس القانونية الدولية للمياه المشتركة والتي اقامها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية،دمشق،١٥-٢٠٠٢/١/١٧،ص٣٢.

كذلك لا يشار إلى التحول الحاصل في جغرافية العراق خاصة بعد استقلال الكويت عن العراق ١٩٦١م[١٧].

وفقدان اطلالته البحرية على الخليج، ومن ثم تنازل النظام العراقي السابق عن نصف شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م[١٨]. بالإضافة إلى اراضي عراقية اخرى (انظر التغير الحاصل في جغرافية العراق بين القرنين التاسع عشر والعشرين المؤشر في الخارطة ادناه) ناهيك عن تزايد مستويات الطمر البحري المرتفعة في الجزء العراقي وكذلك المكاسب الكويتية المتحققة بموجب القرارات الدولية المتعلقة بترسيم الحدود بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠م[١٩].

وبالتالي يمكن أن يكون العراق قد انتقل من دولة متعددة المنافذ إلى دولة شبه حبيسة بالمفهوم الجغرافي لذلك سنحاول ابراز عوامل الوهن الجغرافي مكتفين بالإشارة إلى ثلاثة منها اساسية وهي الموقع والحدود والمساحة دون الاسهاب في المقومات الاخرى.

الخارطة رقم(٢) [٢٠]



(١) موقع العراق بالنسبة لليابس والماء :

من أهم المناهج المفضلة في دراسة قيمة الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هو المنهج المورفولوجي (*morphological approach*) الذي يفسر ويشرح الشكلين الداخلي والخارجي لمساحة الدولة لجهة الموقع الجغرافي[٢*] ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، أي وفقاً لتوزيع اليابس والمياه وعلاقته بالدول الاخرى[٢١].

والموقع غالباً ما يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات[٢٢].

أما القسم الاخر فيفتقر إلى ذلك، والعراق يقع ضمن المجموعة الثانية، التي تعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة إذا ما استثنينا الاطلالة البسيطة على شط العرب التي لا تتجاوز الـ١٥كلم فانه يقع مع المجموعة الاخيرة من الدول الساحلية إذ يحتل الرقم ١٥٠ من اصل ١٥٩ دولة.(انظر الجدول التالي)

قائمة الدول حسب طول السواحل الجدول رقم (٣)[٣*]

الترتيب	الدولة	مساحة الارض كلم	حدود الساحل كلم	مجموع الحدود	حدود الساحل الحدود البرية كلم	حدود الساحل مجموع الحدود(%)
١٤٨	بلجيكا	٣٠ ،٢٧٨	٦٦	١ ،٤٤٦	١٩٦،٢	٤ ،٦%
١٤٩	نيبوي	٢٦٠	٦٤	٦٤	١٥٤، ٢٤٦	١٠٠ ،٠%
١٥٠	العراق	١٦٢، ٢٣٤	٥٨	٣،٦٨٩	٠،١٣٤	٦،١ %
١٥١	توغو	٥٤،٣٨٥	٥٦	١،٧٠٣	١،٠٣٠	٣٣%
١٥٢	سلوفينيا	٢٠،٢٥٣	٤٧	١،٣٨١	٢،٣٠١	٣،٤%

لذلك فإن العراق يمكن أن يوصف بضيق الافق الجغرافي، وتحديداً على مستوى قلة المنافذ الحدودية عموماً والبحرية خصوصاً، والتي تربطه بشبكة العلاقات التجارية الدولية، ويؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى احتكاكها الحضاري وغناها الاقتصادي، وبالتالي قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بسعة الافق وتفتح الذهن والنظرة العالمية[٢٣]. وفي الغالب يتسم سكان المناطق الساحلية بالرقي الفكري والحضاري ايضاً حتى أن السواحل تمثل مناطق التقاء حضارات وهذا ما نلاحظه في سكان الموانئ المفتوحة[٢٤]. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بتيارات الحضارة كما بينا، ومحاور التقدم، إضافة إلى أنها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات، وتصبح الدول الداخلية رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية إذ تتحول إلى دول تابعة لها ولرغباتها[٢٥]. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، والموقع الاستراتيجي عادة ما يكون قاصراً على بعض الدول وتحدد قيمته دول أخرى لها مصالح في هذا الموقع ويجب أن نشير إلى أن اهمية المواقع الاستراتيجية تتغير باستمرار بتغير الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها، فدولة تطل على واجهة بحرية أو واجهتين أو أكثر من البحار تختلف اهميتها وقيمتها عن تلك الدول الحبيسة، أو تلك الدول العازلة ***Buffer states***، وقد تقع دولة عند موقع هامشي على حافة بحرية لفترة طويلة ثم سرعان ما تتغير قيمتها وتصبح في بؤرة الاهتمام الدولي لتغير الظروف الاقتصادية أو الرؤية الاستراتيجية للقوى العظمى.

فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في العراق الآشوري والبابلي والعباسي في العصرين القديم والوسيط وفي العصر الحديث وتحديداً في مرحلة الامبراطورية العثمانية حين كانت الكويت جزءً من جغرافية العراق، إذ تمتع بموقع ساحلي كبير ومهم ايضاً، إلا أنه انحسر في ما بعد،ولهذا يمكن تفسير بعض الاهتمام الكبير والدائم للحكومات العراقية المعاصرة في الحرص على اعادة ضم الكويت إلى العراق سواء

لأسباب تاريخية أو سواها على أنه يكمن في محاولة العراق الحصول على منفذ بحري كبير محاولة من تلك الحكومات للتحول من دولة داخلية إلى اخرى ساحلية.

ويؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمده الدولة، وينسحب هذا الامر كذلك على عملية صنع السياسة العامة لها، ومن ضمنها السياسة الدفاعية، ويُلاحظ في هذا المجال أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأساطيل التجارية والحربية، كي تقلل من دمار الحروب البرية، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيوش البرية[٢٦].

ومثال ذلك حجم الجيش العراقي البري في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بالقياس إلى القوة البحرية العراقية التي ظلت بسيطة ومتخلفة، وفي كثير من الاحيان اوكلت مهماتها إلى سلاح الطيران واقراراً بذلك لا بد من الاعتراف بحقيقة حاجة العراق إلى معظم دول جواره خاصةً بعد أن فقد بعض المزايا الجغرافية المهمة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر كان تقاسم مياه شط العرب بين العراق وإيران بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م خطأً سياسياً جسيماً أضر بالعنصر الجغرافي وتحديداً بمستقبل العراق البحري، إذ لم يبقى له سوى اطلالة بحرية صغيرة وهي بالإضافة إلى عدم كفايتها لنقل صادراته واستقبال ايراداته سواءً النفطية أو سواها عبر الموانئ الدولية، من السهل التحكم بها بدرجة أو بأخرى من قبل أيران ودول الخليج لأنها تمثل منفذ العراق البحري الوحيد، وإذا ما اراد الوصول إلى منافذ بحرية اخرى فالأمر موكول إلى دول جواره كسوريا وتركيا.

وهذه النتيجة رتبت وترتب استحقاقات اقتصادية وسياسية ضاغطة على صناع السياسة الخارجية كان ابرزها وضوحاً ما تعرضت له الدبلوماسية العراقية من ضغط شديد ليس ابان الحرب العراقية الايرانية وارتباط حرية الحركة الاقتصادية والسياسية بالضاغط الاقليمي، بل حتى بعد مرحلة سقوط النظام السابق وإلى يومنا هذا.

ففي مرحلة الحرب العراقية الايرانية ترتبت على السياسة العراقية حينها صعوبات جمة وتكاليف باهظة على المستويين الاقتصادي والسياسي ناهيك عن تنازلات قدمها النظام

السابق لبعض دول جواره تتعلق بالهبات والمنح لبعض الاراضي الحدودية فتناقصت بسبب ذلك مساحة العراق من ٤٥٣٥٠٠ كم٢ في عام ١٩٨٠الى ٤٣٢٠١٦٢ كم٢ بعد عام ١٩٨٨[٢٧].

وفي مرحلة الاحتلال الامريكي أي بعد ٩-٤-٢٠٠٣ شهدت السياسة العراقية افقاً اقليمياً اضيق تمثل في عزل العراق كلياً عن نطاق الحركة الاقليمية واصبحت المملكة الاردنية الهاشمية البديل المكافئ لميدان الفعل السياسي والاقتصادي.

وبالتالي لابد من الاقرار بحقيقة أن اغلب دول جوار العراق هي دول خانقة لحركته الدولية، وهذه الحقيقة ينبغي الالتفات اليها وأن لا تغيب عن الذهن من قبل صناع السياسة الخارجية العراقية وخاصةً لدى حصول ازمة معينة مع أي من تلك الدول.

كذلك فان المنافذ البرية للعراق التي تربطه بالدول غير الاقليمية تمر عبر دول جواره دون استثناء وهذا محدد شديد الخطورة على سلاسة الحركة ليست الاقتصادية فقط بل السياسية ايضاً وذلك للارتباط الشديد بين العنصرين الاقتصادي والسياسي.

الوهن الجغرافي كذلك يبدو شديد الوضوح في موضوعة المياه إذ أن معظم مصادر المياه والتي تعتبر ثروة وطنية شديدة الخطورة على مستقبل التنمية تقع خارج الحدود العراقية وبالتحديد في تركيا وإيران اضافة إلى مرور نهر الفرات عبر الاراضي السورية ومعروف ما يشكله هذا الخانق من تقييد لحرية الحركة التنموية في البلاد وما يتطلبه هذا الامر من تقديم تنازلات لا تقل خطورة عن حجم وتأثير المياه ذاتها على مستقبل الحياة.

وعلى صناع السياسة الخارجية أن يتذكروا باستمرار فكرة مبادلة النفط العراقي بالمياه التركية التي جرى بموجبها الشروع بالسدود والخزانات المعروفة على نهري دجلة والفرات (مشروع الكاب واليسو)[٢٨]. دون الاشارة إلى تحويل مجاري الانهار من قبل الجارة المسلمة ايران والتي سيرد ذكرها في سياق البحث.

(٢) الحدود :-

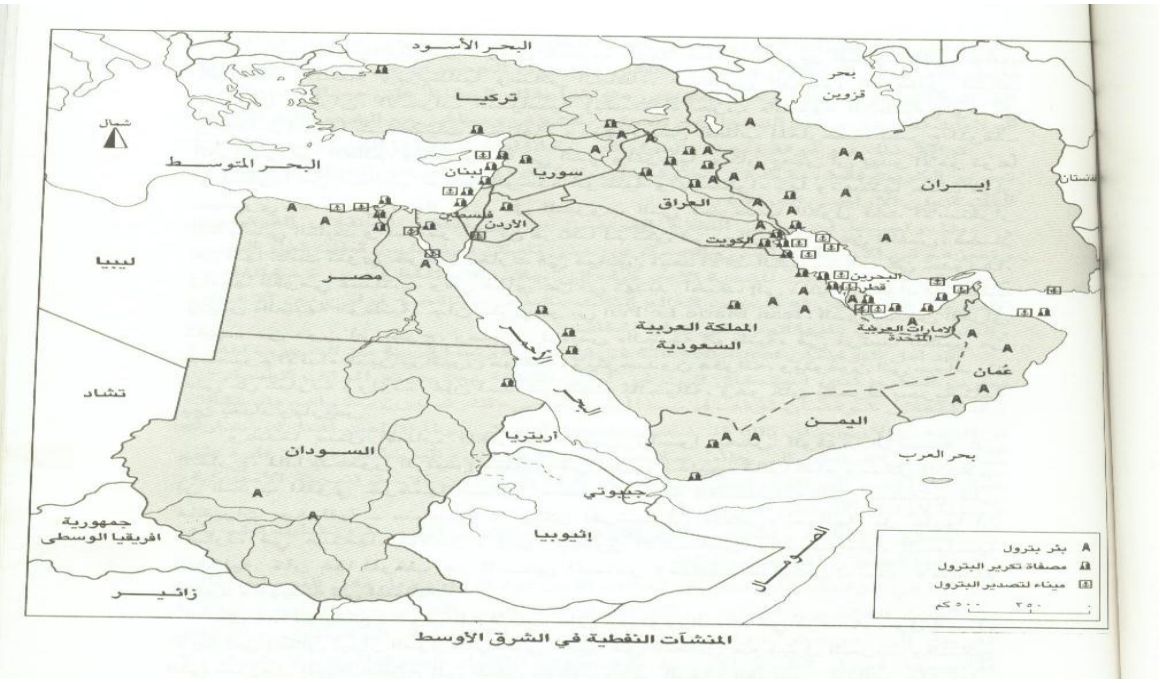
تعرف الحدود على أنها تقسيم سياسي للمساحة البرية والبحرية والجوية على الصعيدين المادي والفكري، بمعنى أنها انقطاع جيوسياسي في وظيفة ذات سمة فعلية ورمزية وتخيلية[٢٩].

وهي بهذا الوصف قد تتطابق أو تتقاطع مع قوى جيو سياسية فاعلة ومتجاورة للحدود الوطنية، والدول في الغالب ومنذ قرون قد تعارضت في ما بينها بتعابير المزاحمة السلطوية على الارض أو المياه وحتى على المجال الجوي[٣٠]. وغالباً ما تكون الحدود مثار نزاع مستمر بين الدول ليس لأن رسماً ممثلاً على خارطة سياسية ومعترف به دولياً يُقبل من قبل هذه الدولة أو تلك، بل لان الاعتراض قد يتحول إلى مواجهات عسكرية ليس بالضرورة في الحيز الارضي فقط بل كذلك قد تطال المجال البحري والجوي[٣١](الفوكلاند وجزيرة ليلى) مثلاً واضحاً[٣٢].

ناهيك عن طنب الكبرى والصغرى وابو موسى[٣٣]. لذلك فالحدود تلعب دوراً مؤثراً وخطيراً على صناع السياسة الخارجية خاصة إذا كانت مواقع الثروة الطبيعية للبلاد تقع بالقرب منها، والحدود العراقية مع دول الجوار غالباً ما كانت مثار نزاع وأن معظم الابار النفطية هي من نوع الآبار الممتدة بين أكثر من دولة جوار (ايران والكويت)مثلاً.

(انظر خارطة توزيع المنشئات النفطية العراقية)

خارطة رقم(٣)[٣٤]



المنشآت النفطية في الشرق الأوسط

كذلك فان مناجم الفوسفات والكبريت تقع بالقرب من الحدود مع المملكة الاردنية الهاشمية وتمتد حتى الحدود مع المملكة السعودية، لذلك تعتبر حدود الدولة السياسية من المسائل المهمة التي ينبغي أن تولى اهتماماً كبيراً من قبل صناع السياسة الخارجية وذلك يتجلى في امور اخرى متعددة يقع في مقدمها :

1- أنها تشكل عامل ضغط امني شديد الخطورة يتطلب تعاوناً استراتيجياً بين الدول المتجاورة تلافياً لعميات التسلل والتخريب والعبور غير الشرعي للأفراد والبضائع والسلع خاصة الممنوعة منها.

2- أنها تشكل عامل ضعف عسكري في ايام الحروب والازمات خاصةً إذا كانت من نوع الحدود المترامية الاطراف لأنها تسهل عمليات الاختراق والتسلل، وبالتالي فان التعاون الاقليمي في مجال ضبط الحدود يتطلب أن تكون العلاقات بين الدول على درجة عالية من الايجابية والتنسيق وبغير ذلك تتحول إلى عنصر ضعف

جغرافي شديد الخطورة على امن الدول ومصالحها القومية،وهو ما يعيشه العراق حالياً من تجاوزات اقليمية على أكثر من صعيد، ويمكن أن يكون تجاوز القوات الايرانية على منطقة الفكة الحدودية واستيلائها على البئر رقم ٤ ورفع العلم الايراني هناك مثلا واضحاً في ذلك.

ويزداد الامر خطورة حين يقع البعض من مصادر الثروة الطبيعية الاخرى للدولة على خط التماس الحدودي أو بالقرب منه واعني تحديداً مصادر الثروة المائية مما يسهل لدول الجوار التحكم بها أو تغيير مسارها وهذا ما حصل في العام 2007 حين غيرت ايران مجرى المياه في نهر الوند الذي ينبع من الاراضي الايرانية ويدخل الاراضي العراقية في محافظة ديالى وقد ادى تحويل النهر إلى تلف الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة وخاصة بساتين النخيل والحمضيات[٣٥].

والامر نفسه حصل حين حولت ايران مياه نهر الكارون في العام 2009 لجعلها تمر في الاراضي الايرانية دون العراقية مما تسبب في زيادة الملوحة في مياه شط العرب[٣٦]. والامر ذاته ربما يتكرر في مراحل لاحقة.

3- ثمة امر تحدثه الحدود على سلوك الافراد الذين يعيشون في المناطق الحدودية أو بالقرب منها ويتمثل بمعوقات الحياة اليومية ومدى ادراك متطلبات الامن للدولة ففي المناطق الحدودية التي تشهد تنازعاً أو صراعاً بين دولتين يصبح من الطبيعي أن تكون حياة الافراد مهددة ويكون الاستعداد القتالي جزءً من متطلبات الحياة اليومية مما يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً ليس على سلوك الافراد فقط بل حتى على طبيعة استغلال الارض التي تقع بالقرب من حدود غير آمنة إذ تضع قيود كثيرة على استغلالها ويؤدي ذلك في اغلب الاحيان إلى اهمال الارض الزراعية، وتزداد المشكلة تعقيداً إذا تناقصت اعداد السكان القاطنين بالقرب من الحدود كنتيجة مباشرة لعدم الاستقرار أو الهجرة أو التهجير القسري[٣٧].

وهناك حقيقة جغرافية مهمة اخرى ينبغي الالتفات اليها، وهي كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة عسكرية منذ عهد وليم الفاتح[٣٨]. الامر الذي تفتقر اليه الحدود العراقية مع كل دول الجوار مما يجعل منها عامل ضعف ومثار نزاع.

أما إذا كانت الحدود البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعتبر هذا ميزة، كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تذهب السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي[٣٩]. الامر الذي يفتقر إليه العراق مع العديد من دول جواره.

(٣) المساحة :-

عند قياس مقومات اية دولة وعلى اساس تساوي المقومات الجغرافية الاخرى فأن المساحة يمكن أن تشكل الفيصل من حيث قيمة العمق الاستراتيجي الذي توفره المساحة سواءً في حالة الحرب إذ تستطيع الدول الكبيرة أن تدافع عن نفسها.أو في حالة السلم إذ أن المساحة الواسعة تقدم فرصة تنوع الموارد الطبيعية وكثيراً من الايجابيات الاخرى.

في حين أن الدول الصغيرة أو المتوسطة المساحة من الممكن أن تكون عرضة للهجوم من عدة اتجاهات خاصةً إذا كان شكلها مستطيلاً ولها حدود برية كثيرة وليس لها عمق استراتيجي[٤٠] وهو حال العراق جغرافياً، لا سيما بعد أن تزامن ذلك مع فقدان عمقه الدفاعي الاستراتيجي بسبب السياسات العراقية المتبناة مع بعض دول جواره وهذه السياسات هي التي ينبغي تلافيها الآن انسجاماً مع مبدأ الاستفادة من الاخطاء السابقة إذا ما اريد الاحتفاظ بعمق استراتيجي.

كما أن مساحة العراق الاقرب إلى الصغر وانخفاض مناسيب المياه وقلة هبوط الامطار كما بينا سابقاً لا يوفر موارد طبيعية رغم التنوع في جغرافيته من مناطق جبلية واخرى سهلية رسوبية وغيرها صحراوية [٤*].

ونظراً لأن الموارد الطبيعية ذات اهمية بالغة فأنها توضع في قائمة اولويات المحللين، والموارد الطبيعية يجب أن تضم التربة والمياه وانتاج الغابات والمعادن والعديد من عناصر البيئة الطبيعية التي يصعب تعويضها ويجب أن نعرف اين توجد هذه الموارد ؟ هل هي بالقرب من الحدود السياسية أو في اعماق الدولة ؟هل في منطقة مأهولة أو في منطقة معزولة ؟وما قيمتها الاقتصادية وجدوى استغلالها ؟ ومالموارد التي تحتاجها الدولة التي لاتمتلكها ؟.

جدول رقم (٤)[٥*]

التصنيف	المساحة (كيلو متر مربع)	العدد
دول عملاقة	المساحة اكبر من 6مليون	6
دول متناهية الكبر	6,000,000–2,500,000	3
دول كبيرة جداً	2,500,000–1,250,000	11
دول كبيرة المساحة	1,250,000–650,000	15
دول متوسط المساحة	650,000–250,000	29
دول صغيرة	250,000–125,000	21
دول صغيرة جداً	125,000–250,000	35
دول متناهية الصغر	اقل من 25000	25

جدول رقم (٥) مساحة الدول العربية (٢٠٠٧)[٦*]

الدولة	المساحة
الاردن	89,213
الامارات	82,880
البحرين	620
تونس	163,610
الجزائر	2,381,740
جزر القمر	2,170
جيبوتي	23,000
السعودية	1,960,582
السودان	2,505,810
سوريا	185,180
الصومال	637,657
العراق	437,072
عمان	212,460
فلسطين	غزة 360
الضفة	5,860
قطر	11,437
الكويت	17,820
لبنان	10,400
ليبيا	1,759,540
مصر	1,001,450
المغرب	446,550 الصحراء غ 266,00
موريتانيا	1,030,700
اليمن	527,970

ومن كل ما تقدم وبنظرة فاحصة على جغرافية العراق الطبيعية والسياسية تتجلى امور عدة من اهمها :

أ– إن التوظيف السياسي لتلك الجغرافية كان فاشلاً بدرجة واضحة وكان سبباً لضياع الكثير من مقومات القوة الجغرافية.

ب– لم يتنبه صناع القرار كفاية إلى عوامل الوهن الواضحة فيها لذلك كانت المغامرات السياسية والعسكرية سابقة على التصور العقلاني الذي يحفظ مصالح البلاد، وهذا الامر ادى بدوره إلى دفع الكثير من دول الجوار وبمراحل تأريخية متعددة إلى الاضرار بالمصالح العراقية كلما كان ذلك ممكناً والامثلة في هذا المجال لا عد لها.

المبحث الثاني

عوامل ومسببات الضعف البشري (السكاني)

لا يختلف العراق عن الكثير من دول العالم بتعدد اثنياته واديانه وطوائفه، لكن الاختلاف يكمن في حجم الاقليات وطبيعتها، والسياسات الحكومية المتبعة ازائها، كذلك في وجود أو عدم وجود فلسفة اجتماعية سياسية، تلتف حولها شرائح المجتمع المختلفة وينصهر فيها الطيف الاجتماعي ببوتقة الوطن والمواطنة دون سواهما من التوصيفات الاخرى، ويمكن تلمس حالة الضعف البشري في العراق من خلال ما اورده الملك فيصل الاول في الربع الاول من القرن العشرين في وصف المجتمع العراقي بالقول، لا توجد في البلاد امة عراقية بل مجاميع بشرية مختلفة ميالة إلى رفض اية سلطة سياسية[٤١]. بمعنى أنه كان على ادراك تام لأهمية استنهاض فلسفة الامة العراقية وبناء المجتمع على اسس سليمة تستبعد المرجعيات الاخرى العابرة للوطنية كالمرجعيات القومية أو المذهبية أو سواهما. وإذا كانت هذه الفكرة من الناحية النظرية سليمة إلا أن ثمة معوقات عملية تعتريها. صحيح أن الدول لا تخلو من وجود اقليات سكانية سواء اكانت لغوية أو سلالية قومية أو دينية إلا أن اسباب وجود هذه الاقليات متفاوتة بين الدول مما أنعكس على تفاوت خصائصها ايضاً، إذ اصبحت متفاوتة في الولاء بين الدولة والقومية أو بين الدولة والمذهبية تبعا لتفاوت اسلوب الدولة في ادارة التنوع السلالي أو المذهبي إضافةً إلى عوامل اخرى من اهمها:-

١- طبيعة توزيع الاقلية جغرافياً-إذ يعتبر عاملاً مهماً وخطيراً خاصةً إذا توفرت عوامل ازدياد التمسك بتراث وملامح قومية أو طائفية محددة، فتزداد خطورتهم ومشكلاتهم إذا ما كانوا يعيشون في اقليم واحد وازداد تماسكهم بمرور الزمن في جزء من وطنهم، وفي هذه الحالة فهم يحتفظون بكافة سماتهم الثقافية والحضارية من لغة وديانة وعادات وتقاليد، ومن ثم تصبح الحقوق القومية هي النغمة السياسية السائدة التي تؤثر بدرجة أو بأخرى في درجة التماسك المجتمعي للدولة.

وتزداد خطورة الموقف إذا ما اهملت الحكومات المركزية الاهتمام بتوزيع الخدمات والثروة وبرامج التنمية وكذلك المشاركة السياسية على ارجاء البلاد، ما يولد الاحساس بالنفور من تلك الحكومات ويتراجع الانتماء للدولة الام وتصبح الاقليات مثيرة للمشاكل السياسية خاصةً إذا ما كانت تقع في مناطق جغرافية تساعد على ذلك أو أن تقع بالقرب من الحدود وتدعمها قوى اجنبية بهدف تحقيق الانفصال عن الدولة الام أو لأهداف اخرى تتعلق بالحقوق القومية أو المذهبية.

وتصل قمة المشكلات التي تثيرها الاقليات عندما تحصل مواجهات مسلحة أو حروب مما تتسبب بأزمات معقدة مع الحكومة المركزية، وهذ هو شأن القضية الكردية ليس في العراق فقط بل في معظم الدول التي يتواجدون فيها.

٢- حجم سكان الاقلية وقوتها الاقتصادية – فاذا زاد عدد سكان هذه الاقليات واصبحت تمثل نسبة لابأس بها من سكان الدولة، من الممكن أن ترصد كل تصرفات الحكومة تجاههم وتجاه باقي سكان الدولة وقد تنادي هذه الاقليات ببعض الحقوق الخاصة إذا كانت تعيش في منطقة فيها موارد هامة زراعية أو تعدينية وقد تتعامل الدولة بهدوء مع هذه المشكلات المثارة أو قد تسكت هذه الاصوات التي تنادي ببعض المزايا بأسلوب القهر وثمة طرق اخرى عديدة تسلكها الحكومات المركزية تجاه الاقليات مثل عقد الاتفاقات والمعاهدات أو الاستفتاء واقرار حق تقرير المصير والاستقلال الذاتي أو الانفصال الكامل[٤٢].

٣- طبيعة المرجعيات الفكرية – من العوامل المهمة والجوهرية في تكوين الآراء والمواقف حول الاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية طبيعة الجماعات المرجعية التي ينتمي اليها الفرد، ونعني تحديداً الايديولوجيا السائدة[٤٢]. وبشكل خاص تلك التي تنمي الاختلافات الثقافية وتقود إلى الصراع.

وفي العالم المعاصر يأخذ التوجه الثقافي المرتكز على قاعدة اثنية سلالية أو دينية مذهبية شكلاً متزايداً في اهميته، مقارنةً بالأبعاد الاخرى للهوية.

البروز المتزايد للهوية الثقافية على المستويات الدنيا، قد يقوى على المستويات العليا.ويرى هنتنجتون أن حب الكل لا يطفئه الولع الثانوي.. أو أن تكون متعلقاً بالجزء. (أن نحب الفصيل الصغير الذي ننتمي اليه في المجتمع هو المبدأ الاول (جرثومة) في الحب العام)"[٤٣].

فالفرد في المجتمع ينتمي إلى عدة جماعات مرجعية في أن واحد فهو ينتمي مثلا إلى اسرة وإلى قبيلة أو طائفة وإلى امة أو قومية كذلك فهو ينتمي إلى مذهب في ديانة ما، ولكل من هذه الجماعات المرجعية اهدافها ووظائفها وطموحاتها وقد تتناقض اهداف ووظائف جماعة مرجعية مع اهداف ووظائف جماعة مرجعية اخرى في ظل تراجع فكرة أو ثقافة الدولة – الامة.

وقد لعبت الافكار القومية والمذهبية ادواراً سلبية في التأثير على التماسك الاجتماعي في العراق الذي كان قائماً لآلاف السنين على مبدأ الولاء للوطن اولاً قبل أن تظهر تلك التيارات وقبل أن تلعب الهويات والثقافات الفرعية فعلها في المجتمع، فتحول هذا الولاء بفعل تأثيرها كمرجعية إلى ولاء للطائفة العرقية او المذهبية ثم بعد ذلك للوطن.

لقد ايقظ تبني فكرة الدولة القومية بُعيد منتصف القرن الماضي والقائمة على مشاعر التفوق (واحياناً الدونية)تجاه القوميات الاخرى هواجس الكثير من الطوائف والقوميات الاخرى كالقومية الكردية والتركمانية وكذلك الكلدو آشورية ودفع باتجاه غياب الالفة المجتمعية والبحث عن تنظيمات وآليات سياسية واجتماعية وارتباطات خارجية سبيلاً لتوفير ارضية قائمة على مبدأ مناظر لفكرة السمو القومي ذاتها، انطلاقاً من حق التساوي القومي، سواءً في الاهداف أو الطموحات.

كذلك فإن تسييس الدولة طائفياً ولاحقاً تسييس الدين مذهبياً دفع باتجاهين:–

الاول استنهاض فكرة (الانا العليا الطائفية) التي لا تقيم وزناً لحقوق الطوائف الاخرى وترتبط هذه الفكرة بالعلية المذهبية التي تتماهى في الهدف وليس في المضمون مع فكرة السمو القومي.

أما الاتجاه الآخر فهو القائم على فكرة احياء الحق المذهبي سياسياً وهو اتجاه خطير يدفع الطوائف الاخرى إلى المطالبة بذات الحقوق وينمي فكرة الفواصل المجتمعية القائمة على المذهبية والاثنية.

ووفق هذين الاتجاهين يصبح من السهل نكوص الجماعات الاجتماعية في العراق إلى هوياتٍ وانتماءات أولية تقليدية.

وفي المقابل كانت هناك سياسات اقليمية تخريبية تدفع باتجاه زيادة ذلك النكوص إلى ابعد مستوياته مستفيدة من الفشل الحكومي في أسلوب إدارة التنوع المذهبي، وذلك في إقدام الجماعة الحاكمة على تهميش ما عداها من الجماعات الأخرى، وقد تفاوتت محاور التهميش من اقتصادي إلى ثقافي ومن ثم سياسي.

وبالتالي أدى ذلك الوضع إلى السير باتجاهين:-

الاول الرد على التهميش بالانخراط في العنف وقد تحملت القومية الكردية وزر ذلك الانخراط.

أما الاتجاه الاخر فهو الاستسلام والانكفاء على الذات، واحياناً المطالب السياسية الخجولة كل ذلك ادى إلى زيادة في الشرخ الاجتماعي لا سيما في ظل فلسفة سياسية قابضة على الحكم وعابرة للوطنية نكوصاً إلى متبنيات فوقية وليست وطنية .

ولهذا فان التنوع الاثني والطائفي تحول إلى عامل اضعاف لمتانة وقوة ونضج الدولة بفعل العوامل المشار اليها، اضافة إلى الاستفادة السيئة للقوى الاقليمية من ذلك، ففي فترات مختلفة من تأريخ العراق استُغلت المسألتين الاثنية والطائفية للأضرار بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فكانت النتيجة على الدوام فقدان العراق لبعض من ثروته الطبيعية في الاراضي والمياه وتحول تدريجياً إلى الطرف الاضعف في معادلة التوازن الاقليمي.

كذلك فان ما حصل في المرحلة التي اعقبت الاحتلال الامريكي من تناحر طائفي تمت تغذيته اقليمياً كان دليلاً على أن العامل البشري بحاجة إلى اعادة ترصين بعض المفاهيم

الاجتماعية التي بدت وكأنها هشة بدرجة خطيرة امام التدخلات الخارجية، وقد شكلت عامل اضعاف وليس قوة على مستوى عملية صنع السياسة الخارجية.

حتى ليصح القول بان مرحلة ما بعد الاحتلال التي تتحول فيها الآصرة الاجتماعية إلى عنصر قوة للدولة مثلما هو معروف لدى الكثير من الدول التي تعرضت إلى الاحتلال، قد اوضحت هشاشة البناين الاجتماعي، وكانت عنواناً لعزل طائفي واثني خطير لم تشهده بلدان كثيرة في العالم.

وقد انعكس مسار النزاعات الطائفية بعد احتلال العراق بتبلور ثلاث آليات رئيسية طرحت للتعامل مع النزاعات القائمة على اساس المتبنيات المرجعية الخاطئة:

1- آلية التوافق :- وهي من صياغة العالم السياسي النيذرلندي آريند ليبهارت وهذا النوع من الديمقراطية يهدف إلى احتواء النزاعات في المجتمعات المنقسمة وأن نموذج الديمقراطية التوافقية الموضح في مفهومه العام وفي حالة الديمقراطيات الاوربية الصغيرة لم يحظَ بدراسات معمقة لشروطه وتطبيقاته الخاصة بمبدأ التوافقات السياسية حيث اصبح عائقاً دون تطور النظام الديمقراطي في العراق، إذ أن الديمقراطية مصطلح فيه من السيادة ما يجعل كلمة توافقية إلى جانبها حشواً وتجويفاً لمعناها، وافتراء عليها وانتهاكاً لجوهرها. فالديمقراطية كما هو معروف هي في الأصل احتكام للأكثرية وانصياع الأقلية لهذه الأكثرية. فكيف يمكن في الوقت عينه أن نقول ديمقراطية، أي احتكام لرأي الأكثرية، ثم "توافقية"، لنسف وتجويف هذه الديمقراطية، عبر جعل الأقلية قادرة على تعطيل قرار الأكثرية، وعدم الانصياع لها تحت عنوان "أن الديمقراطية ينبغي أن تكون توافقية[٤٤].

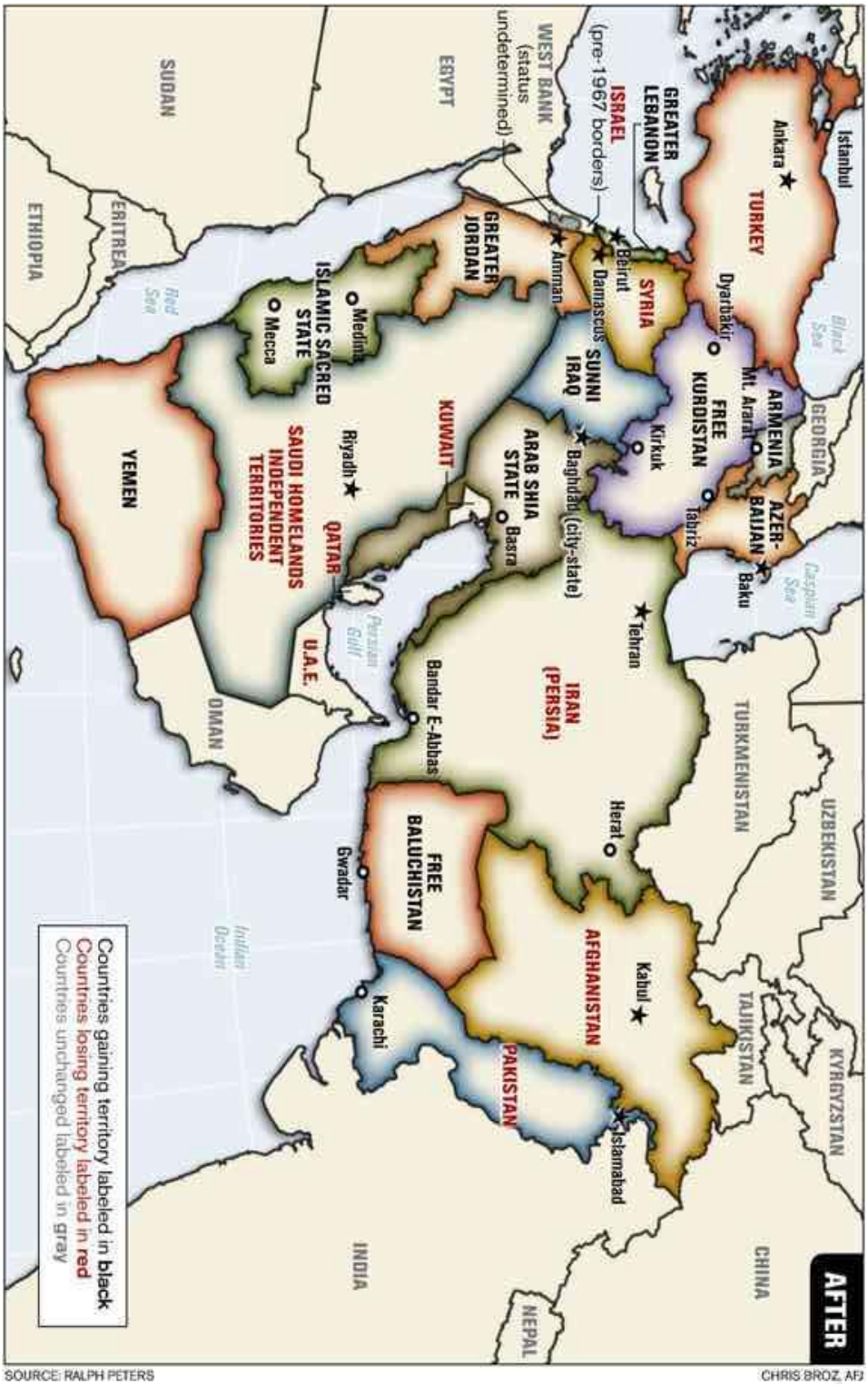
وقد تركت تلك الآلية حالة من الجمود والركود والترهل في أداء مؤسسات الدولة الادارية والتعطيل التام للعديد من المؤسسات الخدمية، بسبب عدم الانسجام والتوازن بين الكتل السياسية داخل البرلمان والحكومة مما حدا برئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي إلى انتقاد الديمقراطية التوافقية من خلال وسائل الاعلام وبشكل رسمي ايضاً.

2- الآلية الفيدرالية :- رغم جودة النظام الفيدرالي القائم على اساس اتحاد دول ذات سيادة في الكثير من دول العالم إلا أنه في العراق نشأ نتيجة تفكك دولة كانت في الأصل موحدة أو بسيطة[٤٥] إلى اخرى فيدرالية إذ بموجب الاليات الدستورية وليس بموجب الدستور تحول العراق إلى نظام كونفدرالي مناطقي وليس فيدرالي بالمعنى الحقيقي إذ اصبحت لبعض المناطق ميزانياتها ومواردها وميلشياتها، فضلا عن مؤسساتها السيادية بعيدا عن سلطة الدولة، وتمددت صلاحيات بعض المناطق أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى تجاوز مفهوم الدولة الفيدرالية إلى حد القول بدولة مفككة.

3- آلية التقسيم: وهي آلالية التي لا زالت مطروحة ومؤجلة وتشكل عنصر تهديد للوحدة الوطنية في الوقت الحاضر وهي آلية تفكيكية بالمعنى الحقيقي تمت محاولة تنفيذها بعد احداث سامراء في العام 2006 انطلاقاً من تأسيس إمارات إسلامية في مختلف مناطق العراق، وصولاً إلى محاولة تأسيس فيدراليات مناطقية في محافظات اخرى من العراق. وقد حاولت إدارة المحافظين السابقة تنفيذ هذه الآلية لكنها جوبهت بالرفض من قبل العديد من الشرائح الاجتماعية وبعض المرجعيات الفكرية التي حالت دون أن يكون العراق منطلقاً لشرق اوسطية سميت وفق بعض التقارير الامريكية ب(حدود الدم) التي يتم فيها ترسيم الحدود على أسس طائفية وإثنية.

وخلاصة القول أن أمام هذه الآليات فرصة كبيرة للنجاح إذا ما استمرت المرجعيات القومية والطائفية تفعل فعلها في ظل تراجع الآليات الديمقراطية الصحيحة التي تشدد على المواطنة، وهي الآلية التي تنادي بالديمقراطية التكاملية كما ترفض المحاصصة السياسية على أسس طائفية، وتؤمن بالحياد المذهبي في صنع السياسات العامة وإيجاد مؤسسات عابرة للإثنيات والمذهبيات والمساواة أمام القانون والالتزام بنصوص الشرعية الدولية.

الخارطة رقم (٤) منشورة على الرابط ***www.iraqcenter.net***



المبحث الثالث

تحليل العناصر الإيجابية في الواقع الاستراتيجي العراقي

النقائص السابق ذكرها لا يجوز أن تخفي عناصر القوة في الواقع الإستراتيجي الذي يمثله العراق، فكل مجتمع يمتلك من عناصر القوة ما يسمح له بخلق نوع من التوازن ازاء عناصر الضعف التي يعاني منها وهنا تبرز القوة المجتمعية حيث تسعى لتقليص عناصر الضعف وتضخيم عناصر القوة، أيضاً العراق يملك أكثر من عنصر واحد إيجابي يسمح له بأن يواجه مستقبله بكثير من الثقة والشجاعة. ولعل أحد المزايا التي قدمتها الحرب العراقية الإيرانية هي أنها أفرزت بوضوح تلك العناصر ويمكن القول إجمالاً ودون أن يعني ذلك تقييماً لهذه الحرب بأي معنى من معانيه أن هناك مجموعتين من العناصر الإيجابية يجب أن ندخلها في الإعتبار :

أ– المجموعة الأولى وتدور حول خصائص الاقتصاد العراقي وقدراته في الإطار الإقليمي وينبع ذلك من خصائص حجم الإحتياطي البترولي الذي يملكه العراق ونتائج ذلك.

فالإكتشافات الأخيرة أثبتت أن العراق يملك احتياطياً بترولياً يتجاوز المئة وعشرين بليون برميل والخبراء الغربيون يؤكدون أنه لن يتجاوز نفس ايران بل وسوف يصير احدى الدول الكبرى في العالم المعاصر من حيث قدرته على استخراج البترول وبصفة خاصة في الأمد البعيد حيث إحتمال نضوب البترول من بلاد أخرى عديدة يجب أن يدخل في الإعتبار.

قدر أحد الخبراء في عام ١٩٨١ أن ألآبار الأربعة والأربعين المعروفة في العراق تحتوي على قرابة ٢٧٤ بليون برميل صالحة للإستخراج. وفي ضوء ذلك يمكن للعراق أن يحقق الأهداف التالية :

(أولاً) أن يتحكم أو أن يؤثر تأثيراً له فاعليته في كل من جانب الاوبك ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من جانب آخر بحيث يمكن القول أن السياسة العراقية قادرة على أن تنتزع من السعودية وظيفتها القيادية في كلا المنظمتين أو على الأقل أن تشل تلك الوظيفة

بالمشاركة ويجب أن نتذكر أن هذا يعني وزن معين في عملية التحديد بسعر البترول في السوق الدولي للطاقة.

(ثانياً) كذلك فأنها بسياسة إقتصادية واعية تستطيع أن تخلق نموذجاً للتنمية صالحاً لأن يحقق أهدافاً لا تستطيع أي دولة أخرى أن تحققه. أن قلة السكان في العراق تصير في النموذج الإنمائي قوة وليس ضعفاً. لأن التنمية لا يمكن أن تحقق أهدافها لا في ظل الإنفجار الديموجرافي ولا في ظل الفقر الديموجرافي. النموذج المثالي للخطة الإنمائية القادرة على تحقيق أهدافها بإعتدال وانضباط هو ذلك الذي يتراوح حول الثلاثين مليوناً. والعراق بسياسته الإنفتاحية نحو الهجرة وبتطوره التلقائي سوف يصل إلى ذلك الحجم الديموجرافي خلال عدة أعوام. وعند ذاك سوف يتحول الضعف إلى قوة. ولكن ذلك بشرطين : أن تكون الهجرة مختارة ومنتقاة وليست عشوائية. والثاني أن تكون الخطة الإنمائية وقد أخضعت لعملية ترشيد حقيقية لا فقط في الإنفاق بل وكذلك في الإستهلاك.

(ثالثاً) كذلك فان العراق بحكم هذه الثروة البترولية قادر على أن يقيم أنواعاً معينة من الصناعات التي تستطيع أن تجد لها أسواقاً واسعة في دول العالم الثالث.ولنتذكر بهذا الخصوص ما تعنيه الخبرة الإسرائيلية في تعاملها مع إيران وكيف استطاعت أن تفرض على إيران الشاه التبعية السياسية من منطلق صناعاتها البتروكيميائية والتي لا تزال حتى هذه الحظة تسمح لتل أبيب أن تزاول تأثيراً مباشراً على القيادات الإيرانية بغض النظر عن ما يشاع عن الاستقلالية الايرانية، هذا المتغير يأتي فيكمله طبيعة الإقتصاد العراقي لو قورِن بالإقتصاد القومي للدول البترولية الأخرى فجميع الدول البترولية في العالم العربي عدا الجزائر تعيش على إقتصاد يسوده ويتحكم فيه المتغير البترولي. فقط الجزائر والعراق تملكان ما نستطيع أن نسميه بالإقتصاد المختلط حيث المصادر البترولية تكملها وتستطيع أن تتوازى معها مصادر أخرى غير بترولية لو احسن استخدامها، ورغم أن الجزائر لم تعرف كيف تنتفع بتلك المصادر الطبيعية المتميزة إلا أن بوادر الخبرة العراقية تؤكد أن العراق فهم تلك الطبيعة وتعامل معها بقسط معين من بعد النظر، مما لا شك فيه أن الخبرة الإنمائية العراقية حتى الآن لا تمثل

النموذج الكامل ولكنها تقطع ايضاً بان العراق بدأ في الطريق الصحيح وأساس ذلك ببداية متواضعة لتنويع الإقتصاد القومي ومعنى ذلك من جانب العناية بالتصنيع الزراعي ومن جانب آخر الإهتمام بالصناعات الأخرى، العراق يملك أكبر مناجم الكبريت في العالم، وهو يملك أرضاً زراعية يصفها خبراء السوق المشتركة بأنها من أحسن الأراضي في العالم لإنتاج جذور البطاطس. وشمال العراق قادر على أن يتحول إلى مستودع هائل للفاكهة، هذه المنطقة تصلح لصناعة الروائح وهي من أكثر الصناعات في العالم إزدهاراً من حيث الربح الصافي. وهذه ليست سوى بعض النماذج، وهي جميعها عناصر قوة لو قورن الإقتصاد العراقي من حيث إمكانياته الحقيقية بأي إقتصاد آخر في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الإقتصاد الإيراني الذي يعاني رغم إتساع أراضيه من ضعف قدرته الحقيقية على الإنتاج الزراعي بسبب طبيعة تلك الأراضي.

ب– العنصر الثاني من عناصر القوة هو الموقع الإستراتيجي. فإذا كان العراق يعاني من ضعف إستراتيجي فإنه أيضاً يمتلك عناصر قوة لا يستهان بها من الناحية الإستراتيجية، وكما سبق وذكرنا القدرة المجتمعية الحقيقية تبرز عندما تبرع في تحويل تلك القوة إلى عناصر للفاعلية وللمساومة في نطاق التعامل الدولي والتوظيف الإقليمي للكيان القومي، عناصر القوة تستطيع أن تحددها بالخمس التالية :–

(أولاً) فالعراق يمثل اليوم حائطا أزاء التيارات والمحاولات القادمة من الخارج، ولا يجوز لنا أن نستهين بأحداث داعش بالنسبة للمستقبل. وعلينا أن ندخل في الإعتبار مجموعة من الحقائق لا يجوز أن نخفف من دلالتها، فالتطرف الإسلامي في العالم ليس امر يستهان به وهو يرتبط بإنفجار فكري مشوه ومخيف حتى أن انتماء غير المسلمين له يشكل سابقة لم تشهدها التنظيمات الاسلامية السابقة، زيادة المتطوعين غير المسلمين في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى الآن كانت خمسة أمثال قبل تلك الفترة. والأرقام ذات دلالة واضحة : عدد الذين انضموا إلى التنظيمات الارهابية زادوا بنسبة ٦% في هذه الفترة من طاجكستان الإسلامية بنسبة ٣١% وزيادة في أوزبكستان الإسلامية قدرها ٣٠% بينما تركمان ستان

الإسلامية وصلت زيادتها فقط إلى ٢٨% والواقع أن المسلمين من اصول غربية زادت نسبتهم بشكل ملحوظ وبالخصوص من بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة وأضحوا هاجساً بالغ الخطورة على مستقبل الاستقرار الدولي، هذا التطور يمثل قوة جذب عنيفة سواء للعراق أو سواه من دول المنطقة والعالم ورغم المعلومات التي لدينا عن موقع هؤلاء المسلمين من سلطة قيادة التنظيمات محدودة إلا أن الذي نعلمه عن التاريخ القريب ينبانا عن زيادة خطر تلك التنظيمات التي تتسع يوماً تلو آخر أن مقاومة هؤلاء لا بد أن تكون قوية بل وعنيفة. ولنذكر في عام ١٩٣١ قامت قوة من مسلمين بخارى اللاجئين في أفغانستان بمهاجمة القوات الروسية الحكومية في تاترستان. في عام ١٩٣٨ اكتشف البوليس السوفيتي العديد من المؤامرات الإسلامية القومية في العديد من المناطق الجنوبية. وأثناء الإحتلال النازي لبعض أجزاء الإتحاد السوفيتي الأوربية لم تتردد بعض هذه المناطق من التعاون مع برلين ضد الكرملين الذي بدوره اتهم الزعماء المسلمين في أذربيجان بالخيانة والتعامل ضد الدولة الشيوعية.

ومن المعروف أن مدينة باكو وهي عاصمة أذربيجان ساهمت بطريقة فعالة في الحركة التي أطاحت بالشاه وأغلب من محلل واحد يؤكد أن باكو أكثر المناطق تعرضاً للإصابة بعدوى الوضع الإيراني. والواقع أن قادة الحركة الإيرانية لا يخفون هذه العلاقة الوثيقة بين المسلمين الأذريين وإيران....

هذا الواقع يمثل سلاحاً حقيقياً يستطيع من خلاله العراق أن يؤدي أو أن يلوح بأكثر من وظيفة واحدة :

١- فهو قادر على أن يعوق التلاحم بين شيعة إيران وشيعة العراق و(الشام) في سوريا وشيعة جنوب لبنان والتي يمكن أن تساق اليها أيضاً الحركات الدرزية. وهذه الإعاقة هي أيضاً لصالح القوى الاورو اطلسية لأن زحف الحركات الشيعية لابد وأن يجعل من وسط آسيا الجنوبي بقعة جاذبة للشيعة وهذه المنطقة المتمركزة بدءاً من شمال أفغانستان وإيران وتركيا تمثل أكبر مصادر الثروة الاقتصادية في العالم ويكفي أن نتذكر أنها تقدم ٧٠% من انتاج

العالم الغذائي كما أنها تحتوي على أكبر مناجم المعادن : مناجم الفحم في كازاغستان تنتج ثمانية أمثال ما تنتجه بريطانيا و إيطاليا واليابان مجتمعة ومناجم الحديد تنتج أكثر من ذلك الذي تنتجه ألمانيا الغربية و إيطاليا واليابان أضف إلى ذلك أن أغلب الصناعات المتقدمة الحديثة التي نشأت خلال الأعوام العشرين الماضية تم بناؤها في تلك المناطق لقربها من الغاز الرخيص المستورد من إيران.

٢- وهو قادرة على أن يصير درعاً يحمي التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط من إحتمالات هذا الفيضان الذي من الممكن أن يصير سلاحاً في يد الإدارة الروسية الايرانية ومن ثم يسمح للدبلوماسية الروسية أن تخترق الحائط الأمريكي من وسطه بحيث يقع الخليج العربي في نفوذها من جانب وتصل إلى البحر المتوسط من إمتداداتها الإقليمية من جانب آخر ومن ثم تفقد حلف الأطلنطي كل فاعلية له من جانب ثالث.

٣- بل وهو قادرة على أن يهدد ولو بطريق غير واضح قدرتها على أن تقود نفس هذه الحركة الشيعية في نموذج عصري متطور يتجاوز الجمود الديني التقليدي خصوصاً وأن هذا هو واقع الإتجاهات الشيعية في جنوب روسيا حيث لا يوجد فارق بين الشيعة والسنة وحيث الإسلام قد تحول من عقيدة إلى مجرد عادات وتقاليد. يخبرنا مراسل النيوزويك في تقرير له من أذربيجان أنه كثيراً ما قابل أشخاصاً وسألهم أن كانوا مسلمين فكان ردهم بالإيجاب ولكنهم كانوا دائما يضيفون :ولكننا " شيوعيون وملحدون " وهذا يعني أن كلمة مسلم أضحت تعني أصلاً عنصرياً أو انتماءً حضارياً مثل كلمة تركماني أو كردي على سبيل المثال.

سلاح من ثم له منافذ ثلاثة : خدمة الروس وخدمة الوجود الأمريكي فضلاً عن أنه من الممكن أن يتحول لصالح النفوذ العراقي.

(ثانياً) كذلك فأن العراق وهو يقع في وسط تلك المسافة الممتدة من منطقة القوقاز حتى مشارف المحيط الهندي أي أنه يتحكم في الأرض التي تفصل الخليج عن الاقليم السوفيتي ، وحيث أن العراق ذاته يتاخم الحدود السوفيتية ولا يفصله عنها سوى نتوء صغير هو امتداد للأرض لا يعدو أن يكون شريطاً ضيقاً خالياً من السكان فإن العراق قادر على أن يحقق عملية

فصل بين التلاحم الأمريكي والروسي القادم عبر البوابة الايرانية، وهنا تبرز القوة الحقيقية لإيران في علاقتها بكلا الدولتين الأعظم هي نتيجة وظيفتها على أنها يمكن أن تكون دولة حاجز أو دولة عبور أي أنها تفصل عدوين بإقامة حائط يمنع الإحتكاك المباشر أو ممراً مثالياً للروس. هذا الإحتكاك كان قديماً بسبب المياه الدافئة في المحيط الهندي. ولكنه اليوم أضحى مزدوجاً : فإلى جانب التقليدي في جنوب آسيا حول الموقع الإيراني يجب أن نتصور اليوم نموذجاً آخر في الشمال الغربي للمحيط الهندي حول منطقة البترول في الخليج بل أن هذه الوظيفة تتسع في مداها الإقليمي بسبب الضعف الذي أصاب الفاعلية الإيرانية عقب العقوبات الدولية المتعلقة بالملف النووي وليس من المتصور أن تتخطاها القيادة الإيرانية في المدى القريب.

العراق وحده في الإطار الحالي قادراً وصالحاً لأن يؤدي هذا الدور ويجب أن يعد نفسه لأدائه وهو لصالح القوتين الأعظم. يدعم منه ذلك الإدراك الثابت من الرغبة في تجنب أي صدام قد يحدث تصعيد له ولو من قبيل الخطأ يقود إلى حرب نووية. هذا البعد الإستراتيجي يثير بدوره أبعاداً أخرى جديرة بالتنويه.

١- فالموقع العراقي قادر بشيء من الفاعلية أن يهدد القوس الدفاعي الروسي الممتد من القوقاز حتى أفغانستان مروراً بإيران والذي يمثل حائط الحماية الحقيقية لما يسمى جناح الهجوم الشمالي (Northern Tier) في الإستراتيجية الأمريكية التقليدية. من العراق تستطيع القوات المهاجمة أن تصل إلى القوقاز وأن تجتاز إيران لتهدد سواء الحدود المتاخمة لشمال إيران أو المتواجدة في أفغانستان بل وهي قادرة على أن تخلق كماشة هائلة مع الحركة القادمة من باكستان حليفة الولايات المتحدة.

٢- وهو أيضاً قادر على أن يشل جميع عناصر التواجد الأمريكي سواء فيما يتعلق بمثلث المساندة العسكرية أو حتى فيما يتعلق بقاعدة الإختراق الأمريكي في جنوب غرب اسيا بما فيها دول الخليج العربي.

٣- هذه الوظيفة تبدو واضحة وحاسمة من حيث خطورتها لو تحقق ما سوف تؤكد عليه فيما بعد وهو ضرورة اتجاه العراق لإحتضان سوريا بحيث تحقق لها ذلك العمق الإستراتيجي الذي يغنيها عن الإعتماد الكلي لمنطقة الخليج وبحيث يحولها إلى دولة بحر متوسطية.

(ثالثاً) والواقع أن العراق يمثل قلب القوس الممتد من وسط شبه جزيرة الأناضول حتى بحر العرب جنوب شبه الجزيرة السعودية وهذا القوس الذي تستند اليه الإستراتيجية الكونية الأمريكية لتربط بين الدفاع الأطلنطي والتواجد في القرن الأفريقي يمثل أحد المواقع الأساسية في الإدراك الأمريكي الكلي للدفاع عن العالم الحر. هذا الترابط رغم أنه في الإستراتيجية الكونية تقليدي إلا أنه لم يتبلور في الإستراتيجية الأمريكية إلا عقب حدثين لأول في حرب الأيام الستة وقفل قناة السويس، والثاني عبر تمنع تركيا للسماح للقوات الامريكية بالمرور عبر اراضيها ابان احتلال العراق في العام ٢٠٠٣م ولو قدر للكويت أن تنحى نفس المنحى التركي لفشل الاحتلال الامريكي للعراق، من المعلوم أن فشل محاولات دالاس بخصوص بناء حلف بغداد مرده رفض جمال عبد الناصر الانضواء تحت المظلة الأمريكية الأمر الذي أفقد الإستراتيجية الغربية فاعليتها. واليوم وقد انصهرت مصر في فلك النفوذ الأمريكي فإن العراق قادر على أن يؤدي نفس وظيفة مصر في فلك النفوذ الأمريكي فإن العراق قادر على أن يؤدي نفس وظيفة مصر عبد الناصر خصوصاً وأن مركز الثقل في الإستراتيجية الدولية المرتبطة بالشرق الأوسط قد انتقل إلى منطقة الخليج ولو مؤقتاً، ولكن على العراق أن يتعلم من أخطاء عبد الناصر. أن الواقع الإستراتيجي يصير في هذه اللحظة أداة للتهديد الخفي وللمساومة التي تنتهي بالحصول على مكتسبات دون أن يتحول إلى تبعية تنتهي اما بالإستسلام كما حدث مع الرئيس السادات أو ينتهي ببناء إطار للحركة أساسه التناطح العنيف كما حدث مع عبد الناصر. ولنتذكر أنه ليس أصعب من تعامل الدول الصغيرة مع القوى الكبرى حيث أنه في جوهره هو عملية تحويل للضعف إلى قوة وتقييد القوة فإذا بها ضعف وحاجة. ولا يوجد ما يمنع من أن يحقق العراق تلك المستلزمات وأن ينجح في تنفيذ سياسة جوهرها مثل ذلك التعامل. والواقع أن التعاون الإستراتيجي بين تركيا كنهاية للحلف الأطلنطي وامتداداته في قلب

البحر المتوسط الشمالي الشرقي والسعودية كبوابة امامية تقود إلى المحيط الهندي لا يمكن أن يتحقق دون التعاون أو على الأقل عدم الإصطدام مع المنطقة التي يمثلها العراق. اسرائيل في هذا الإطار محدودة الفاعلية.

١- فقد أثبتت الأحداث أن المنطقة العربية لن تقبل الانضواء مع إسرائيل تحت مظلة واحدة. وسواء كان ذلك مرده الصراع العربي الإسرائيلي أو القناعة بان الخطر الإسرائيلي لا يمكن مهادنته فان الخبرة المصرية أبرزت مدى صلابة الرأي العام العربي في مواجهة إسرائيل بما في ذلك الرأي العام المصري ذاته.

٢- كذلك فإن إسرائيل محدودة الكثافة السكانية والإتساع الإقليمي وفي كلا البعدين فان فاعليتها في تعامل إستراتيجي تظل دائما محدودة.

٣- والولايات المتحدة وهي تعدها لوظيفة أخرى محورها أن تكون مقدمة للقوات الأمريكية وخادمة لها في أي صدام محتمل مباشر مع قوى التنافس الدولي العالمية في منطقة الشرق الاوسط وفي هذه المنطقة لابد وأن تدخر قواتها لهذا الهدف.

٤- والإستراتيجية الإسرائيلية ذاتها تعودت على أن تحافظ على العنصر البشري في جيشها بسبب ندرته وتعتبره أغلى ما تملك.

٥- كذلك فإن العنصر الأساس في مثل هذه الإستراتيجية لابد وأن يستند إلى القوات البرية والبحرية واسرائيل لا تملك تفوقاً حقيقياً وقدرة فاعلة إلا بخصوص سلاحها الجوي.

لا يعني هذا اننا نطالب أو نتصور وقوع العراق في الفلك الأمريكي بشكل نهائي. ولكن الذي نريد أن نؤكد عليه أن العراق يملك ورقة إستراتيجية خطيرة تستطيع القيادة أن تتلاعب بها حيث أنها من جانب لصالح الولايات المتحدة ومن جانب آخر لصالح الروس وقوى المواجهة الاخرى ومن ثم فهو ايضاً يصير في خاتمة المطاف أداة من مصلحة كلا الاطراف تحييدها وهذا يسمح بالحصول على ثمن ذلك التحييد من كلا الجانبين. ولنتذكر أن هذه السياسة هي التي اتبعها ديجول في تعامله بين الشرق والغرب أي بين المعسكر السوفيتي

والمعسكر الأمريكي والذي إنتهى به لوضع تقاليد سياسته العربية التي لاتزال تجني منها الدبلوماسية الفرنسية أضعاف ما كانت تحلم به.

(رابعاً) والخيال الإستراتيجي قد يفرض علينا تصور وظيفة رابعة تنبع من التواجد الإسرائيلي. فلا يوجد ما يمنع من تصور أن إحدى القوى الأعظم قد تفكر في تأديب إسرائيل. وهذا الاحتمال الذي قد يبدو بعيد التصور إلا أنه قائم سواء بالنسبة لموسكو أو واشنطن. الأمر واضح بالنسبة لروسيا بسبب التوظيف الذي لتل أبيب لصالح الإستراتيجية الأمريكية بل ولصالح حلف الأطلنطي. والتأديب من خلال الوسيط هو الأسلوب المعتاد والتقليدي للدول العظمى وذلك لمزاياه العديدة والواضحة.على أن الأمر الذي يجب أن نضيفه وننظر اليه بنوع من الجدية هو احتمالات التطور الأمريكي نحو الحد من التوسع الإسرائيلي في إتجاه الخليج العربي ولكن هذا التوسع قد يسمح به في العراق وهو الوظيفة الاخطر للعراق في تحمل كاهل الاعالة الامريكية لإسرائيل من خلال نفط شمال العراق.

إسرائيل تعيش أزمة إقتصادية سوف تزداد في الأعوام القادمة ومن المعروف أن موضوع مواجهة المساعدات التي هي في حاجة اليها أضحى اليوم موضع مناقشة في أروقة الكونجرس ومراكز صنع القرار السياسي القومي الأمريكي. والسبب في ذلك يعود إلى متغيرات ثلاثة أساسية :

١- من جانب التضخم المتوقع في المطالب الإسرائيلية. أن آخر هذه التقارير التي تتداول في خفاء وسرية مطلقة تتحدث عن أن ما تطلبه إسرائيل في نهاية العقد الحالي لن يقل عن إثنين وثلاثين بليوناً.

٢- ثم من جانب آخر فإن الإقتصاد الأمريكي يعاني أزمة حقيقية سواء نتيجة الإنغلاق الذي تعيشه الأسواق الدولية الحالية من جانب والمنافسة الحادة التي يعيشها الإقتصاد الأمريكي في مواجهة أكثر من إقتصاد واحد قد اكتمل نموه ولنتذكر ليس فقط اليابان وغرب أوربا بل كذلك البرازيل وبعض دول جنوب شرق آسيا من جانب آخر فان الحروب المتعاقبة

لبوش الابن ما كان يستطيع أن يتحمله الإقتصاد الأمريكي حتى اليوم ولن يتجاوز تأثيرها الرئيس اوباما في القريب العاجل.

٣- كذلك فإن حركة إنتقال مراكز ثقل الحركة الصهيونية من الولايات المتحدة إلى كندا استتبع أيضاً هجرة خفية لرأس المال اليهودي. ومن الطبيعي أن تتساءل القيادات الأمريكية القومية لماذا لا يحدث على الأقل توزيع العبء ما بين واشنطن ومونتريال وغيرها من عواصم المال الكندية التي أضحت عامرة بالبنوك ومراكز تداول القوة الاقتصادية اليهودية ؟

في هذا الإطار يطرح التساؤل : ماذا لو حدث واتجهت إسرائيل إلى الإستيلاء على آبار النفط في منطقة الخليج واستغلالها لصالحها؟ أن هذا سوف يعني صدام بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية ؟ فهل سوف تشن واشنطن عندئذ حرباً على إسرائيل؟ احتمال وارد. ومن ثم يصير الإحتمال الأقرب لتحقيق هو إندفاع القوة العراقية في التصدي لإسرائيل بعد اكتمال بنائها وهذه لا شك ورقة أخرى لا تقل أهمية وسوف نرى فيما بعد كيف أنها قد تعيد تشكيل العلاقات الدولية الإقليمية.

(خامساً) كذلك لا يجوز أن ننسى علاقات مصر بالعراق. أن المستقبل الكلي والشامل للمنطقة في جميع تطوراتها يتوقف على دولة وادي النيل. ولسنا في حاجة إلى تفصيل ذلك. ولكن المهم أن مصر وهي في هذه اللحظة تعاني ضعفاً حقيقياً في حاجة إلى أي تقوية. أن الخطأ الذي سوف يحاسب عليه الرؤساء المصريين والفريق الذي أحاطهم هو انهم اتبعوا سياسة انتهت بتفريغ مصر ولو مؤقتاً من جميع عناصر قوتها. المساندة لمصر ذات أبعاد عديدة أحدها البعد الإستراتيجي. وإذا كانت التبعات التي تقع على العراق في واقعه الحالي كثيرة فإن هذا لا يمنع أن التعاون الحقيقي بين بغداد والقاهرة لابد وأن يقوي كلا الطرفين سواء من حيث التكنولوجيا العسكرية أو من حيث الخبرات العسكرية والقيادية دون الحديث عن القدرة البشرية. ولا يجوز لنا أن نتصور أن هذا التعاون فقط لصالح العراق بل هو أيضاً وبالأساس لصالح مصر. وهو يعني وأول ما يجب أن يدخل في الإعتبار أنه يسمح بتقوية مصر

سواء في مواجهة واقعها المتردي أو في حماية الأمن القومي في سيناء وفي السواحل المحيطة بالبحر الأحمر من خلال خلق عمق إستراتيجي.

الخاتمـــــة

تبقى عوامل الوهن الجغرافي والبشري نقطة الضعف الاساسية في العراق وهي تشكل عناصر ضغط فاعلة على صناع السياسة الخارجية، ما لم تتم معالجتها بشكل فاعل وجاد، وسيكون بإمكان دول الجوار وخاصةً تركيا وإيران استغلالها إلى ابعد حد ممكن وقد يتجلى هذا الاستغلال في :-

١- زيادة مستوى التصحر والتحول البيئي النوعي الذي سوف يتفاقم بمستوى خطير عن سواه من دول الجوار نتيجة النقص في موارده المائية وعدم اعتماد تقنيات علمية تعالج المشكلة بشكلها الضاغط على البيئة العراقية بوضوح.

٢- تصاعد مستويات التدخل الخارجي كلما حصلت ازمة اجتماعية سياسية خاصة تلك المتعلقة بقضايا نكوص أو ارتداد العملية السياسية لأي سبب من الاسباب، ولدى زيادة عوامل الشد الاثني والمذهبي ومحاولة كل فصيل الاستئثار بالسلطة.

وبالتالي فان على الدبلوماسية العراقية أن تجترح سياسة داخلية وخارجية ناضجة ومتعقلة في التعامل مع المجتمع والدولة ودول الجوار على حد سواء ليس من منظور التفوق السلطوي لجماعة على اخرى في الداخل ولا التساوي في مفردات الضغط السياسي والاقتصادي في الخارج، بل وفق مقياس التفاوت الواقعي في المعايير المشار اليها.

وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتسم السياسة العراقية بقدر أكبر من المهارة والقدرة على العمل في عدة مسارات، بدلا من تحديد مسار واحد فقط وهو ما دأبت عليه على الدوام.

ففي مجال معالجة الوهن الجغرافي الممتد اقليمياً ينبغي تقليل الاعتماد على المعاهدات الدولية التي تنظم العلاقة المائية بين العراق ودول جواره فليس هناك من قواعد دولية صارمة في هذا الاتجاه أو سواه، ولذا ينبغي الشروع في مشاريع إروائية عملاقة توفر بيئة

عراقية صالحة للزراعة وتوظيف اكبر قدر من مردودات الثروة النفطية الناضبة للانتقال بالعراق إلى انتاج ثروات زراعية مستدامة لإنقاذ الاجيال القادمة من خطري التصحر والضغط الاقليمي، وبنفس الوقت يعتبر القطاع الزراعي اوسع القطاعات استيعاباً للعمالة بهدف القضاء على البطالة.

وفي مجال معالجة الوهن البشري ليس هناك ما يمنع من ضرورة اعتماد سياسة ردع فاعلة قائمة في الداخل على قاعدة دستورية تحرم الاحزاب التخريبية مهما كانت مسمياتها وفي الخارج على قاعدة التعامل بالمثل خاصةً مع الدول التي ساهمت ولا زالت في تخريب العملية السياسية في العراق معتمدةً في ذلك على اذكاء الورقتين الاثنية والطائفية مع إمكانية استخدام ذات السياسة بشكل أكثر ضرراً خاصةً إذا ادركنا بان مخاطر استنهاض تلك الورقتين تشكل هاجساً خطيراً لمعظم دول الجوار وليس لبعضها.كما ينبغي أن يكون هذا الرادع واضحاً ومؤثراً مع الاستفادة من سياسات وخبرة بعض الدول الاقليمية التي ابقت على سياسة العصا والجزرة في التعامل مع العراق.

كذلك ينبغي في المرحلة الحالية استغلال ما يمكن من مقومات القوة المتاحة من قبل الولايات المتحدة بوصفها ترتبط مع العراق باتفاقية استراتيجية وباعتبارها ايضاً قوة دولية متحكمة في الكثير من السياسات الدولية واستغلالها استغلالاً مثالياً لتحقيق المصالح الوطنية العليا وعدم التفريط في الفرصة المتاحة الآن لترتيب البيت العراقي وعلى المستويين الداخلي والدولي.

واخيراً ينبغي أن تُوظف امكانيات العراق الاقتصادية توفيراً جاداً ومثالياً وكلياً عن طريق ربط اقتصاديات دول الجوار بالاقتصاد العراقي ليس بوصفه كياناً فيدرالياً مجزءاً يسهل التأثير عليه، بل بوصفه كياناً سياسياً موحداً بحيث يتحول الرابط الاقتصادي الكلي وليس الجزئي وبمرور الزمن إلى ضاغط عراقي اقليمي فاعل ومؤثر.

وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن سياسة داخلية او خارجية فاعلة وجدية، وفي المقابل ستظل هناك سياسات اقليمية تخريبية تدفع باتجاه زيادة النكوص السياسي والاجتماعي

والاقتصادي إلى ابعد مستوياته مستفيدة من الفشل الحكومي ليس في أسلوب إدارة التنوع المذهبي والاثني فقط، بل في عدم الاستفادة من المزايا المتعددة التي تعج بها البيئة العراقية وخاصةً في مجال استبدال الجهلة والأميين القابضين ولأسباب حزبية على المفاصل الاساسية في السياسة والاقتصاد بالعقول العلمية الوطنية النيرة وعلى قاعدة الانسان المناسب في المكان الانسب، وليس على قاعدة الاقرب إلى الحزب أو الطائفة.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) خيام محمدالزعبي – العلاقات الايرانية السورية ١٩٧٩– ٢٠٠٤ رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة اصفهان كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ٢٠٠٥ ص١٢.

(٢) اندروباسيفيتش–الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية– الدار العربية للعلوم– بيروت لبنان ٢٠٠٢ – ص٣٠.

(٣) مكسيم لوفابفر– السياسة الخارجية الامريكية–تعريب حسين حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت لبنان ط١السنة٢٠٠٦ ص٩٧.

(٤) وليام كونت –عملية السلام –الدبلوماسية الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧–واشنطن دي.سي–معهد بروكينجز–١٩٩٩–العدد٣ص٩ نقلاً عن مايكل هدسون وستيفن زيونس–مستقبل الهيمنة –السياسة الامريكية في الشرق الاوسط –المركز العربي للدراسات الاستراتيجية سلسلة اوراق شهرية العدد٩–مايو ١٩٩٧ص١٤.

(٥) هادي قبيسي–السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ٢٠٠٨ط١ص٧٧.

(٦) هنري كيسنجر–هل تحتاج اميركا إلى سياسة خارجية –نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين–ترجمةعمر الايوبي– دار الكتاب العربي بيروت ط٢–٢٠٠٣ص١٠.

(٧) نفس المصدرص١.

(٨) فؤاد نهرا الشرق الاوسط الجديد في الفكر السياسي الامريكي مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق سلسلة دراسات ١٠ بيروت لبنانط١ ٢٠٠ ص٢٤.

(٩) تريتا بارزي– حلف المصالح المشتركة –التعاملات السرية بين اسرائيل وإيران والولايات المتحدة ترجمة امين الايوبي مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة –الدار العربية للعلوم ناشرون ط١ ٢٠٠٨ ص١٤٥–١٦١.

(١٠) تريتا بارزي– حلف المصالح المشتركة –التعاملات السرية بين اسرائيل وإيران والولايات المتحدة ترجمة امين الايوبي مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة –الدار العربية للعلوم ناشرون ط١ ٢٠٠٨ ص١٤٥–١٦١

(١١) للتفاصيل انظر مريم جويس–الكويت ١٩٤٥–١٩٩٦ رؤية انجليزية–امريكية دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ٢٠٠١– ص١٢٩

(١٢) يهتم المنهج المورفولوجي بدراسة الحيز المساحي الذي تشغله الدولة على خريطة العالم، وكذلك دراسة نظامها السياسي الذي يكون منظومة الدولة والعناصر التي تتكون منها جغرافيتها ويهتم كذلك بدراسة قيمة الدولة كأحد العناصر التي تشكل البنيان السياسي، فعند دراسة اية دولة وفق هذا المنهج فانها سوف تركز على الرقعة الارضية التي تشغلها واهميتها الاقتصادية ومراكز الانتاج الرئيسة وخصائص سكانها.

اما المنهج التاريخي فيركز على التطور الذي احاط بالوحدة السياسية فالدول كالكائن الحي تمر بمراحل نمو مختلفة لذلك يركز هذا المنهج على تحليل الاحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تنتاب بعض الدول وتعد دراسة ويتسلي (***whittlessey***) من اهم الدراسات في هذا المجال.

للتفاصيل انظر

dikshi rd.political geography tata mcgraw-hill newdelhi.1982p11

نقلا عن الدكتور خليل حسين الجغرافية السياسية –دراسة في الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها – دار المنهل بيروت لبنان راس النبع ط١ ٢٠٠٩ ص٥٣–٥٥

(١٣) للتفاصيل انظر المقال المنشور على الرابط

http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484

(١٤) مكسيم لوفابفر– السياسة الخارجية الامريكية – تعريب حسين.

(١٥) حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت لبنان ط١السنة٢٠٠٦ ص٩٧.

(١٦) انظر– فرانسيس فوكوياما – نهاية التاريخ – والانسان الاخير – في مؤلف الدكتور محمد مراد السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي دار المنهل اللبناني –٢٠٠٩ – ص٣١.

(١٧) للتفاصيل انظر مريم جويس–الكويت ١٩٤٥–١٩٩٦ رؤية انجليزية–امريكية دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ٢٠٠١– ص١٢.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر فلاح خلف محمد –اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها–دراسة تأريخية–رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦.

(١٩) انظر القرارات الدولية بشان العراق بعد عام ١٩٩٠ وخاصة القرار٦٨٧ لعام ١٩٩١ حول ترسيم الحدود بين العراق والكويت المنشورة على الرابط ***http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/33/sec02.doc_cvt.ht*** ولمزيد من التفاصيل انظر مريم جويس–الكويت ١٩٤٥–١٩٩٦ رؤية انجليزية–امريكية دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ٢٠٠١– ص ١٢

(٢٠) المصدر–معين حداد –الشرق الاوسط– دراسة جيوبوليتيكية – قضايا الارض والنفط والمياه –شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت–٢٠٠٢ ص٤٦.

(٢١) نفس المصدر ص١٧٥.

(٢٢) هيثم محمد ثابت– عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية –البحث المنشورفي ١٢تموز ٢٠٠٩ على الرابط ***.http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484***

(٢٣) هيثم محمد ثابت– عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية –البحث المنشورفي ١٢تموز ٢٠٠٩ على الرابط ***.http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=7484***

(٢٤) الدكتور خليل حسين –مصدر سابق.

(٢٥) د– خليل حسين – نفس المصدر ص١٧٧.

(٢٦) هيثم محمد ثابت– نفس المصدر

(٢٧) د– خليل حسين مصدر سلبق ص٤٤١.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر د– صبحي احمد زهير المادلي–النهر الدولي –المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي–مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦٣) بيروت لبنان ٢٠٠٧ص٣٠٨–٣١٠.

(٢٩) الكسندر دوفاي الجغرافية السياسية جيوبوليتيك– تعريب حسين حيدر عويدات للنشر والطباعة بيروت– لبنان– ٢٠٠٧ص١٠٥.

(٣٠) نفس المصدرص١٠٦–١١٠.

(٣١) نفس المصدرص١٣٧.

(٣٢) للتفاصيل انظر الدراسة المنشورة على الرابط ***www.majddoc.com/main.aspx?function=Item .***

(٣٣) للتفاصيل انظر الدراسة المنشورة على الرابط ***WWW.LIBS.UAEU.AC.ae***.

(٣٤) المصدر–معين حداد –الشرق الاوسط– دراسة جيوبوليتيكية – قضايا الارض والنفط والمياه –شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت–٢٠٠٢ ص٤٦.

(٣٥) رغم وجود العديد من الاتفاقيات التي تضمن حق العراق في المياه مع الجانب الايراني وعلى سبيل المثال فقد تم توقيع بروتوكول القسطنطينية بين ايران والدولة العثمانية في العام١٩١٣ بوساطة بريطانية – روسية لضمان التوصل وتحديد تعريف للحدود العثمانية الفارسية، وبعد ذلك عقدت معاهدة عام ١٩٣٧ بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستنادا إلى بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود في العام ١٩١٤، والغيت هذه المعاهدة من جانب ايران في العام ١٩٦٩ بعدها توصل العراق وإيران إلى اتفاقية في العام ١٩٧٥ وسميت باتفاقية الجزائر نصت على اجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب)، وتنظيم الاستفادة من الانهار المشتركة بين البلدين

اعتمادا على ما نص عليه بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ إلا أن هذه الاتفاقية الغيت من الجانب العراقي عند اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٧٥ ثم تم الاعتراف بقبولها عام ١٩٨٨م إلا أن الطرف الايراني قد تجاوز على كل تلك الاتفاقيات وقام بتحويل مجرى الكثير من الانهار والروافد التي تدخل إلى العراق انظر تصريح وزير الموارد المائية العراقي المنشور على الرابط ***http://www.mowr.gov.iq/arabic/newsview.php?id=1126***

(٣٦) نفس المصدر.

(٣٧) هيثم محمد ثابت– مصدر سابق.

(٣٨) هيثم محمد ثابت–مصدر سابق.

(٣٩) نفس المصدر.

(٤٠) محمد بن ثابت –مصدر سابق.

(٤١) خليل حسين مصدر سابق ص ٤٥٠.

(٤٢) وميض جمال نظمي–ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية في العراق –مركز دراسات الوحدة العربية المكتبة العالمية العراق بغداد١٩٨٤ ص٥٩.

(٤٣) د خليل حسين مصدر سابق ص٢٠٥–٢٠٦.

(٤٤) احسان محمد الحسن– علم الاجتماع السياسي دار وائل للنشر والتوزيع الاردن عمان– ط١–٢٠٠٥ ص١٢٦–١٢٨.

(٤٥) صامويل هنتنجتون – صدام الحضارات – اعادة صنع النظام العالمي ترجمة طلعت الشايب تقديم د–صلاح قنصوه ط٢–١٩٩٩ ص ٢٠٨–٢١٠.

(٤٦) انطوان نصري مسره –النموذج السياسي اللبناني واستمراريته بحث في التوافقية منشور على الرابط

ttp://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat27_feb2005/azma_mousta3siat.htm

(٤٧) لمى مضر الامارة–مقارنة لنماذج فيدرالية عالمية – ورقة منشورة في بيت الحكمة بغداد٢٠٠٧.

التوضيحات

(١*) لمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث التي هي نتاج مجموعة من علماء الاجتماع معظمهم من الولايات المتحدة لكيفية سير التطور التاريخي وهل يسير في خط واحد أم هناك مداخل بداية للتحديث،وهل أن التاريخ كان يتجه نحو نهايته وأن الديموقراطية الحرة للأمم الصناعية المتقدمة تقع عند هذه النهاية.وقد عمل اصحاب هذه النظرية بحماس شديد في الخمسينات والستينات من هذا القرن لتوظيف عملهم الجديد في إمكانية مساعدة الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث على التطور الاقتصادي والسياسي للوصول بها إلى مرحلة نهاية التاريخ.

انظر فرانسيس فوكوياما –نهاية التاريخ –ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ –دار العلوم العربية للطباعة والنشر –بيروت – 1999م ص84.

(٢*) لمزيد من التفاصيل حول هذا المنهج انظر–الدكتور خليل حسين –مصدر سابق ٥٣ – ٥٤.

(٣*) الجدول مأخوذ وبتصرف من د.خليل حسن مصدر سابق ص٤٤١.

(٤*) بالنظر إلى أن مساحة العراق هي ٤٣٧٠٧٢ كم٢ لذلك فانه يعتبر من الدول متوسطة المساحة ولكن الاقرب إلى الصغيرة انظر الجدول رقم (٥).

(٥*) د– خليل حسين نفس المصدر السابق ص٤٤٩.

(٦*) د– خليل حسين مصدر سابق ص ٤٥٠.

Analysis of the negative and positive elements in the strategic reality of Iraq

Assistant Professor Dr. Hussain Hafedh Wahaib
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

The geographical and human vulnerability factors are fundamental weakness point in Iraq. They constitute effective pressure elements on makers of foreign policy. As this point of weakness could be used effectively by geographical neighboring countries such as Turkey and Iran, which would give a high probability of escalation of external interference levels whenever social or political crises are happened.

The first weakness factors that characterize the strategic reality of Iraq lies in its geographical location, which can be diagnosed through the quality of the long borders and the lack of strategic depth as well as lacking of marine views represented the knot in the Iraqi foreign policy. Iraq's dependence on the Tigris and Euphrates rivers flowing outside its territory. Moreover, their tributaries will make Iraq vulnerable to bargains on the use of waters of these rivers, which affected the agricultural reality as an economic power. This means that the geographic weakness would have an influence upon the decline in the economic power.

Since the power of the state is measured through a comprehensive analysis of its all elements, the manpower is also considering the study of geographical strengths. Especially, t many of the elements of economic strength depends on the human quantum and kind for Iraq. We find that the ethnic, sectarian and religious diversity of a society is often a weak element affecting the power of the state, especially that this diversity was as a bridge neighboring countries crossed by to intervene in the affairs of Iraqi politics.